

الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المطالم

وضع حقوق الإنسان في فلسطين

الملخص التنفيذي
2018

التقرير السنوي الرابع والعشرون
1 كانون الثاني - 31 كانون الأول

مجلس المفوضين

عصام يونس - المفوض العام

أحمد الشوا	سلامة بسيسو	عيسى أبو شرار	لبنى كاتبة
أنطوان شلحت	شوقي العيسة	فاتح عزام	ميرفت ر شماوي
جورج جقمان	طلال عوكل	فيحاء عبد الهادي	هامة زيدان
زياد عمرو	عاصم خليل	كايرو عرفات	يحيى السراج
زينب الغنيمي	عصام العاروري		

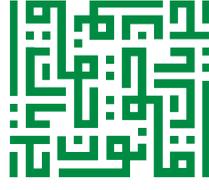
تأسست الهيئة بقرار/ مرسوم رئاسي رقم (59) صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله بتاريخ 1993/9/30.

الهيئة التأسيسية:

حنان عشراوي (رئيساً)، ممدوح العكر، فاتح عزام، منى ر شماوي، رجا شحادة، راجي الصوراني.

دولة فلسطينية تُعزّز فيها سيادة القانون والمساواة،
وتُحترم فيها حقوق الإنسان، وحرّيات جميع الأفراد.

قانون - حق - حريات



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

وضع حقوق الإنسان في فلسطين التقرير السنوي الرابع والعشرون

الملخص التنفيذي

2018

يُشكّل هذا التقرير، جهداً جماعياً للعاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، كلّ في موقعه، بإشراف المدير العام د. عمار دويك، وإعداد وصياغة دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات الوطنية، إضافة إلى مساهمة دائرة التحقيقات والشكاوى في الهيئة فيما يتعلق بعرض الشكاوى وزيارات السجون، ولا سيما:

خديجة زهران، معن دعيس، عائشة أحمد، طاهر المصري، عمار جاموس، حازم هنية، أحمد الغول، موسى أبو دهيم، سامي جبارين.

طاقم عمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»

د. عمار الدويك - المدير العام

- دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات الوطنية: خديجة حسين - مديرة الدائرة.
برهان اشتية، حازم هنية، طاهر المصري، عائشة أحمد، عمار جاموس، مصطفى إبراهيم، معن دعيس.
- دائرة التحقيقات والشكاوى: موسى أبو دهيم - مدير الدائرة.
بكر تركماني، سامي جبارين.
- دائرة التوعية والتدريب والمناصرة: إسلام التميمي - مدير الدائرة.
أنس بواطنة، بهجت الحلو.
- الدائرة المالية والإدارية: نسرين دعباس - مديرة الدائرة.
أحمد جميل، إلهام قرعان، جاد اشتية، جهاد شماسنة، رجاء بدارين، سناء أبو طاعة، سهى جبر، عيسى سالم، فراس خليل، ملوك خلف، نبيهة علوان.
- مكتب الوسط: وليد الشيخ - مدير المكتب.
أماني سيف، حازم مخالفة، رنا كلبونة، عرين دويكات، ياسر صلاح.
- مكتب الشمال: علاء نزال - مدير المكتب.
رنا وهبة، سمير أبو شمس، محمد كمنجي، نادية أبو دياب، يزن صوافطة.
- مكتب الجنوب: فريد الأطرش - مدير المكتب.
بلال الملاح، رمال حريبات، رنا الجعبري، علاء غنايم، علاء غيث، يوسف وراسته.
- قطاع غزة: جميل سرحان - نائب المدير العام لقطاع غزة.
رهام عليان، سهام شلاش، عصام مقوسي، محمد عيد.
- مكتب جنوب قطاع غزة: أحمد الغول - مدير المكتب.
حسن حلاسة، خالد أبو شاب، محمود الحشاش، هبة علي.
- مكتب غزة والشمال: رأفت صالحة - مدير المكتب.
أنس برقوني، رنا أبو رمضان، محمد سرور، نسرين طه.
- العلاقات العامة والإعلام: مجيد صوالحة - مسؤول الوحدة.
نسمة الحلبي.
- العلاقات الدولية وتطوير البرامج: علا عدوي.
- مكتب المدير العام والمفوضين: محمد شماسنه.
- المدقق الداخلي: شادي قرع.
- الرقابة والتقييم: هبة فريد - مسؤولة
سهيل حجاج

عناوين مكاتب الهيئة

• المقر الرئيسي

رام الله - خلف المجلس التشريعي - مقابل مركز التلاسيما «أبو قراط».
هاتف: 2986958 / 2960241 + 970 2 فاكس: 2987211 + 970 2 ص.ب 2264
البريد الإلكتروني: ichr@ichr.ps الصفحة الإلكترونية: www.ichr.ps

• مكتب الوسط

رام الله - رام الله التحتا - مقابل السفارة الألمانية - عمارة راحة - ط 6
هاتف: 2989838 + 970 2 فاكس: 2989839 + 970 2

• مكتبا الشمال

نابلس- عمارة شارع سفيان - عمارة اللحام - ط 1
هاتف: 2335668 + 970 9 فاكس: 2366408 + 970 9
طولكرم - قرب مستشفى ثابت ثابت - عمارة دعباس - ط 3
تلفاكس: 2687535 + 970 9

• مكتبا الجنوب

الخليل- رأس الجورة - بجانب دائرة السير - عمارة حريزات - ط 1
هاتف: 2295443 + 970 2 فاكس: 2211120 + 970 2
بيت لحم - عمارة نزال - ط 2 - فوق البنك العربي
هاتف: 2750549 + 970 2 فاكس: 2746885 + 970 2

• مكتب غزة والشمال

الرمال - مقابل المجلس التشريعي - خلف بنك القدس
هاتف: 2824438 + 970 8 فاكس: 2845019 + 970 8

• مكتب الوسط وجنوب غزة

خانيونس - شارع جمال عبد الناصر - عمارة الحسن ط3 - بجوار عصيرات رمانة 2
هاتف: 2060443 + 970 8 فاكس: 2062103 + 970 8

تقديم

تواصل الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان عملها في ظل بيئة صعبة ومعقدة تتمثل، أساساً، في تغول الاحتلال غير المسبوق في حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق أفراد، وفي ظل انقسام داخلي عصف، ولا يزال يعصف، بنظامه السياسي ووحدة الشعب والأراضي، وما يفرزه من حقائق صعبة ومؤلمة أقلها إنه يعيد إنتاج نفسه بشكل خطير، وفي ظل مناخ دولي غير مسبوق يواصل توفير الغطاء السياسي، من قبل أطراف فاعلة في المجتمع الدولي، لما يرتكب من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من قبل دولة الاحتلال. ذلك كله جعل من الحالة عضية على التنبؤ بما ستكون عليه الأوضاع في اليوم التالي، وزاد الأراضي الفلسطينية هشاشة وانكشافاً، وجعل، أيضاً، من حالة حقوق الإنسان، حالة فريدة واستثنائية بالنظر إلى تعدد أصحاب الواجب ومسؤوليتهم عمّا هو جيد، وما هو سيء.

شهد العام الماضي مزيداً من التدهور في حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية في ظل استمرار دولة الاحتلال في التحلل من قواعد القانون الدولي، حيث تواصلت أعمال الاستيطان التي ابتلعت معظم مساحة الضفة الغربية، وتواصلت معها أعمال عنف المستوطنين واعتداءاتهم المتكررة على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتسبب كل ذلك في تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، في ظل مواصلة قوات الاحتلال استخدام القوة المفرطة والمميته بحق المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب قواعد القانون الدولي.

كما واصلت دولة الاحتلال سياسة الاعتقالات بحق مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني؛ من شبان وأطفال، ونساء، واستخدام التعذيب وسوء المعاملة بحقهم، وواصلت الاعتقال الإداري الذي ينتهك أبسط القواعد القانونية، كما مارست إدارات السجون الإسرائيلية بحق المعتقلين والأسرى الفلسطينيين معاملة قاسية، في مخالفة للمعايير الدنيا لمعاملة السجناء.

كما شهد العام الماضي محاولات حثيثة، وفي سباق مع الزمن، لتمرير قوانين عنصرية تمس وجود الشعب الفلسطيني وممتلكاته وحقوقه، في تطور غير مسبوق يسعى إلى حسم القضايا الكبرى في الصراع كقانون القومية، وتسوية الأراضي، ... وغيرها. وتصاعداً في العملية المنظمة لتهويد المدينة المقدسة وتغيير طابعها العربي، الإسلامي والمسيحي، واصلت سلطات الاحتلال التضييق على سكان المدينة المحتلة والاستيطان فيها وعزلها عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

للعام الثاني عشر على التوالي، تواصل قوات الاحتلال فرض حصارها الجائر على قطاع غزة، وغير المسبوق

منذ العام 1967، الذي طال، بتأثيراته الكارثية، مختلف مناحي حياة الفلسطينيين المحميين بموجب قواعد القانون الدولي، حيث تفرض قيوداً صارمة على حرية الحركة للأفراد من المرضى والطلبة ... وغيرهم، فضلاً عن القيود التي تفرضها على حركة البضائع، وهو ترجمة للسياسة الإسرائيلية القاضية بتفتيت وحدة الأراضي الفلسطينية، وعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وعزلها عن مدينة القدس، ما يعني الإجهاد على حل الدولتين، وممكّنات إقامة الدولة الفلسطينية، نظرياً وممارسةً.

كما شهد العام الماضي استمراراً لحالة الانقسام الخطيرة التي يعاني منها الفلسطينيون. وعلى الرغم من توقيع دولة فلسطين على معظم اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، فإن حالة حقوق الإنسان استمرت في التدهور، في ظل ضعف خطير لأدوات المحاسبة والمساءلة، ولاسيما عدم تفعيل المجلس التشريعي للقيام بدوره الأساسي والنظامي، وضعف غيره من الأدوات الرقابية، لاسيما الحق في حرية التعبير، والتجمع السلمي. وساهم الانقسام في استمرار دفع الخصوم السياسيين تكلفة كبيرة جراء ذلك، كما تم الزج بالخدمات الأساسية في أتون الصراع السياسي، وهو ما كان له تأثير خطير على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الأساسية. وقد فشلت الأطراف المختلفة في الوفاء بما توافقت عليه من اتفاقيات للمصالحة، ولاسيما عدم تمكين الحكومة من القيام بمهامها كاملة في قطاع غزة، ومواصلة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بقطع رواتب أو خصومات لرواتب موظفي الخدمة العمومية في قطاع غزة.

يمضي عام آخر وتستمر مسيرة الهيئة كمؤسسة وطنية، في حمل رسالة الدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون، وذلك بممارسة دورها الرقابي، ودورها في رفع قدرات المؤسسات الرسمية المختلفة، وتعزيز الشراكات والعمل المشترك مع مؤسسات العدالة والأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون والوزارات والهيئات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني.

واصلت الهيئة عملية البناء المتواصل الداخلي بإعادة تجديد مجلس مفوضيها، وانتخاب مكتب تنفيذي ومفوض عام جديد، ورفد المجلس بطاقات شبابية وتخصصات متنوعة وخبرات غنية، كما تواصلت العملية التشاركية الداخلية، وتحديث نظمها وأدوات عملها بقيادة مديرها العام وعاملها، وهو ما ساهم في مزيد من الاستقرار المؤسسي، والاستجابة لكل المتغيرات التي تفرضها بيئة العمل، والتطورات السياسية المختلفة، ذلك كله ساهم في تعزيز دور الهيئة في المجتمع بشكل ملفت.

ما حققته الهيئة من نجاحات وحضور وفاعلية توج بانتخابها، بالإجماع، رئيساً للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية للدورة القادمة، وهو ما يعتبر إنجازاً مهماً لفلسطين؛ بأن تتولى مؤسساتها الوطنية رئاسة الشبكة، كما إن الهيئة شاركت وبفعالية في اجتماعات الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية الأبودسمان المتوسطيين، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنتدى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (وهو الجسم الإقليمي للتحالف العالمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي).

وواصلت الهيئة الحضور في المشهد الدولي بالمشاركة والتدخل في مجلس حقوق الإنسان، والآليات التعاقدية المختلفة، ونظمت، بالشراكة مع الشبكة العربية، مؤتمراً دولياً حول الاحتلال غير الشرعي طويل الأمد في شهر أيلول/سبتمبر 2018 في عمّان.

تحظى الهيئة بأعلى تصنيف بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمعايير باريس، وهي تعتبر بيت خبرة في حقوق الإنسان، حيث تقدم كل أشكال المساعدة الفنية في حقوق الإنسان لجهات الاختصاص، ووقعت أخيراً اتفاقية تعاون مع المفوضية العراقية لحقوق الإنسان، تقضي بتقديم المساعدة الفنية والتدريب للأشقاء في العراق، بعد زيارة ناجحة للعراق الشقيق.

وبعد، بقي أن أتوجه بجزيل الشكر لأسرة الهيئة، ممثلة بمديرها العام وعاملها الذين لولا جهودهم وعملهم الدؤوب ومتابعاتهم المضنية في بيئة شديدة التعقيد، لم يكن لهذا الجهد أن يكمل بما هو بين أيديكم، كما أتوجه بالشكر لمجلس مفوضي الهيئة، والمكتب التنفيذي لمجلس المفوضين، على التزامهم وجهودهم تجاه تمتين رسالة الهيئة، وتعزيز بنائها الداخلي، وعلاقاتها داخلياً وخارجياً. كما أتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساهم وتعاون من الهيئة وطاقتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولاسيما الوزارات، والأجهزة التنفيذية، ومكتب النائب العام، ومجلس القضاء الأعلى، وسلطات الحكم المحلي، والجامعات، ونقابة المحامين، حيث كان لعملنا المشترك دور مهم في دفع رسالة حقوق الإنسان قدماً، وما زال هناك الكثير من العمل ينتظرنا في ظل الواقع الصعب والمعقد الذي يشهده وطننا الحبيب.

الأستاذ عصام يونس

المفوض العام

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

مقدّمة

تستمر الهيئة فيما درجت عليه من إصدار تقرير سنوي يصف حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية خلال عام معين، وما طرأ عليها من تقدم أو تراجع مقارنة بالأعوام التي سبقتة. يغطي هذا التقرير المتغيرات التي طالت حالة حقوق الإنسان في العام 2018. ويأتي إصدار هذا التقرير من باب إيمان الهيئة بأن الرصد المستمر لحالة حقوق الإنسان هو من الأدوات المهمة لتحسين حالة الحقوق والحريات، وذلك من خلال تسليط الضوء على الانتهاكات وعلى الاختلالات في التشريعات والسياسات والممارسات التي تؤثر سلباً على حقوق الإنسان، وتقديم التوصيات المحددة لمعالجتها. يستند التقرير إلى مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بجوانب مختلفة من جوانب حقوق الإنسان، ويعرض المعلومات بأكبر قدر ممكن من الدقة والموضوعية.

يتعدى دور الهيئة الرصد والتوثيق، فهي تعمل في الميدان من خلال استقبال شكاوى المواطنين ومتابعتها مع الجهات الرسمية ذات العلاقة، ومحاولة التوصل إلى حلول لها وفق القانون، كما تقوم بتنظيم زيارات دورية لمراكز الاحتجاز والتوقيف في الضفة الغربية وقطاع غزة، كإحدى أدوات الوقاية من التعذيب، وتعمل على متابعة التشريعات والسياسات والقرارات الصادرة عن الحكومة، وتسعى إلى التأثير عليها قبل صدورها، وتسليط الضوء على أي اختلالات فيها، أو مخالفات لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان، والضغط باتجاه تعديلها بعد صدورها.

تعمل الهيئة في بيئة عمل معقدة جداً؛ سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، في ظل حالة انقسام النظام السياسي الفلسطيني، وعدم تمكين حكومة الوفاق الوطني من القيام بمهامها في قطاع غزة، وعدم وجود مؤشرات على نهاية قريبة للانقسام، أو أي نية جدية لتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية. وعلى الرغم من حالة الانقسام، فقد حافظت الهيئة المستقلة على وحدتها كمؤسسة، وعلى انتظام عملها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا يتطلب من الهيئة إبداء مستوى عالٍ جداً من الحساسية والمهنية والتوازن في أيّ تمريرات أو مواقف تبديها. وقد استمرت الهيئة في التعامل الإيجابي مع أصحاب الواجب؛ سواء في الضفة أو في قطاع غزة، مع التركيز على إبداء النصيحة والمشورة، وتعزيز التوجهات الإيجابية وتشجيعها، وفتح علاقات مع المستويات السياسية والإدارية والأمنية في الضفة وقطاع غزة، والاستفادة من هذه العلاقات في تعزيز عمل الهيئة وقدرتها في حل شكاوى المواطنين، والوصول إلى أماكن الاحتجاز وزيارة المحتجزين، وجسر الهوة بين المجتمع المدني والحكومة، والتأثير في السياسات العامة والتشريعات باتجاه تعزيز حقوق الإنسان.

كما تعمل الهيئة على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتشبيك مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، ومنطقة آسيا، وغيرهما، وتعمل على توظيف هذه العلاقة لحل أي شكاوى تصلها من الفلسطينيين المقيمين في الخارج، ومن أجل التعريف بالقضية الفلسطينية من منظور حقوقي وقانون دولي. وفي العام 2018، تم انتخاب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لرأس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بحيث تبدأ الرئاسة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، خلفاً للمجلس القومي لحقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية. كما نفذت الهيئة نشاطات عدة على المستوى العربي، وعلى مستوى مجلس حقوق الإنسان في جنيف، بغرض التعريف بالجوانب القانونية والحقوقية للقضية الفلسطينية.

شهد العام 2018 تطورات خطيرة على صعيد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، ويمكن القول إن الاحتلال الإسرائيلي ينتقل إلى مرحلة جديدة من مراحل الضم والسيطرة على الضفة الغربية، بما فيها القدس، بدعم وتشجيع من الإدارة الأمريكية التي قررت نقل سفارتها إلى القدس، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وإجماع دول العالم، وفي ظل عجز القانون الدولي عن عمل أي محاسبة حقيقية لقادة الاحتلال على جرائمهم المستمرة. كما استشهد عدد كبير من الفلسطينيين، هو الأعلى منذ الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في سنة 2014، أغلبهم سقطوا خلال مسيرات العودة السلمية على حدود قطاع غزة.

على الصعيد الداخلي، شهد العام 2018 مجموعة من التطورات المهمة، وبخاصة موضوع الانضمام إلى عدد جديد من الاتفاقيات الدولية، وأهمها الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي لحقوق السياسة والمدنية المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

من جانب آخر، استمر إصدار القرارات بقوانين دون وجود رؤية واضحة أو إجراءات محددة وثابتة تضمن مشاركة أكبر للقطاعات المتأثرة بالتشريع وللمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، فقد صدر (41) قراراً بقانون خلال العام 2018، حيث تم التراجع عن عدد من التشريعات التي لقيت معارضة كبيرة في سنة 2017، وأهمها قرار بقانون الجرائم الإلكترونية، وقرار بقانون محكمة الجنايات الكبرى، حيث تم إدخال تعديلات جوهرية عليهما. كما لم ينفذ في سنة 2018 أي حكم بالإعدام في قطاع غزة، على الرغم من استمرار المحاكم في قطاع غزة بإصدار أحكام إعدام. في المقابل، هناك أممات من الانتهاكات باتت مزمنة لدرجة يمكن وصفها بأنها أصبحت ممنهجة، وبخاصة موضوع الاعتقال السياسي، وتقييد حرية الرأي والتعبير، وتقييد المشاركة السياسية، من خلال عدم الجدية في إجراء انتخابات عامة، والتوقيف على ذمة المحافظين (في الضفة)، ومحكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية (في قطاع غزة)، والاستمرار في اعتماد حسن السلوك وشرط السلامة الأمنية، الأمر الذي يحرم العديد من المواطنين من بعض الحقوق الأساسية كالحق في تقلد الوظائف العامة، والحق في تشكيل الجمعيات. كما استمر تكرار حالات سوء

المعاملة والتعذيب في مراكز التوقيف، وبخاصة خلال فترة التحقيق، بهدف انتزاع اعتراف من المتهمين. وقد وصلت معدلات البطالة والفقر في قطاع غزة مستويات غير مسبوق نتيجة للحصار الإسرائيلي الذي دخل عامه الثاني عشر، وأيضاً نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية باقتطاع أجزاء من رواتب موظفي قطاع غزة، وإحالة الآلاف منهم إلى التقاعد المبكر.

كما استمرت حالة الضعف في القضاء الفلسطيني، وتراجع ثقة المواطنين به، الأمر الذي زاد من توجه المواطنين نحو وسائل بديلة في حل النزاعات من ضمنها القضاء العشائري، وعادت للبروز بعض الظواهر الاجتماعية الخطيرة على حقوق الإنسان، مثل ظاهرة ما يعرف بـ"فورة الدم والجلوة"، وهي ممارسات خطيرة تلقى غطاء من القضاء العشائري وسط صمت متواطئ من أجهزة إنفاذ القانون.

وأصدرت المحكمة الدستورية عدداً من القرارات المثيرة للجدل خلال العام 2018، التي تحمل في مضمونها تراجعاً عن التزامات فلسطين وفق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها. ومن هذه القرارات، قرار المحكمة التفسيري بشأن المكانة القانونية للشرطة الذي أعطى القضاء العسكري ولاية واسعة في محاكمة أفراد الشرطة والمدنيين. وأيضاً القرار التفسيري الذي بموجبه تم حل المجلس التشريعي المنتخب.

يعكس التقرير جهداً جماعياً وعمل فريق متكامل شارك فيه جميع العاملين في الهيئة، كلٌ حسب تخصصه ومجال عمله. وبالتالي، فإني أعبر عن امتناني وتقديري لزملائي العاملين في الجهاز التنفيذي في الهيئة، الذين بذلوا وبذلون قصارى جهدهم للدفاع عن حقوق الإنسان. ولأغراض هذا التقرير، أخص بالشكر الزملاء الذين تولوا كتابة فصول التقرير، وعلى رأسهم الزميلة المحامية خديجة زهران مدير دائرة مراجعة السياسات والتشريعات؛ لقيادتها فريق إعداد التقرير، والزميلات والزملاء الباحثين القانونيين: معن ادعيس، عايشة أحمد، عمار جاموس، طاهر المصري، أحمد الغول، حازم هنية، موسى أبو دهيم، سامي جبارين، بكر التركمان. كما أشكر الزميلة ميساء البرغوثي التي تولت مهمة تجميع فصول التقرير وتنسيقه. كما أشكر جميع الشركاء في المؤسسات العامة، والأجهزة الأمنية، والنيابة العامة، ومجلس القضاء الأعلى، الذين قدموا لنا البيانات اللازمة لاستخدامها في التقرير، والذين أبدوا أعلى درجات التعاون مع الهيئة وطواقمها وباحثيها، وتسهيل مهامهم الموكلة إليهم.

وفي الختام، أتقدم بالشكر للمفوض العام الأستاذ عصام يونس، والسيدات والسادة أعضاء مجلس المفوضين، على دعمهم الكبير لعمل طواقم الهيئة، وتوجيهاتهم المستمرة التي كانت، دائماً، بوصلتنا في العمل.

الدكتور عمّار الدويك

المدير العام

الباب الأول

الإطار الخاص بالانتهاكات الإسرائيلية

لحقوق الإنسان

الفصل الأول

أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته

على قدرة دولة فلسطين في ضمان حقوق الإنسان

تصاعدت تهديدات ومخططات سلطات الاحتلال بضم المناطق المحتلة المصنفة «ج» والمستوطنات فيها، بما فيها تلك المحيطة بمدينة القدس المحتلة، وهو ما يعرقل إمكانيات إنهاء الاحتلال، وفرص قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وتقرير مصير مواطنيها. يتزامن ذلك مع التصعيد الإسرائيلي المحموم ضد الوجود الفلسطيني في المناطق المصنفة «ج»، من خلال عمليات هدم المنازل والمنشآت، والاعتداء على الممتلكات الخاصة للفلسطينيين، وسرقة الأرض الفلسطينية وتخصيصها لصالح الاستيطان وتهجير سكانها منها. أدت الممارسات والسياسات الإسرائيلية الممنهجة إلى خلق نظام فصل عنصري يحظى فيه المستوطنون بامتيازات ودعم سلطات الاحتلال، وضمان أمنهم ورفاههم، في الوقت الذي يحرم فيه الفلسطينيون من أبسط حقوقهم الإنسانية.

تم استهداف حياة (312) فلسطينياً في كل من الضفة الغربية والقدس المحتلة وقطاع غزة، منهم (57) طفلاً فلسطينياً، وجرح ما يقارب من (8355) فلسطينياً على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، ولا تزال جثامين (38) شهيداً محتجزة في ثلاجات الاحتلال منذ اندلاع انتفاضة القدس في أواخر العام 2015. كما طالت الاعتقالات (1063) طفلاً، و(140) امرأة وفتاة، و(6) من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، و(38) صحافياً. إضافة إلى ذلك؛ نفذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي (538) عملية هدم وتدمير لمنازل ومنشآت في مختلف مناطق الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

من جانب آخر، واصلت سلطات الاحتلال انتهاكها لحق الإنسان الفلسطيني في التعليم، حيث استمر استهداف الطلبة والمعلمين والمدارس من قبل قوات الاحتلال في الضفة الغربية، وبخاصة في القدس والخليل والمناطق المصنفة «ج»، عدا عن اعتداءات المستوطنين، وهو ما شكل إعاقة للعملية التربوية. بلغ عدد الاعتداءات التي تعرضت لها المدارس في المجمل ما لا يقل عن (302) اعتداء، تعرضت لها (77)

مدرسة مختلفة، وذلك ما بين إطلاق للنار، والقنابل الصوتية، والقنابل المسيلة للدموغ.

تصاعدت اعتداءات المستوطنين، وتم رصد حوالي 429 حالة اعتداء في مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة بحق المواطنين الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم. تنوعت تلك الاعتداءات ما بين عمليات دهس استهدفت أطفال ومسنين ونساء، وحرق واقتلاع الأشجار المثمرة والاعتداء عليها، والاقتحامات المتكررة للأماكن التاريخية والدينية، وبخاصة في مدينة القدس المحتلة، والاعتداء على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم من محال تجارية، ومنازل، وسيارات خاصة، في محافظات القدس ونابلس والخليل.¹

كما سعت دولة الاحتلال إلى إضعاف أي نشاط تأسيسي بنيوي للاقتصاد الفلسطيني، لجعله سوقاً مستهلكاً لمنتجات الاحتلال، لا سوقاً منتجاً ومصدراً، وذلك للقضاء على أي فرصة من شأنها أن تؤول إلى استقلال اقتصادي أو استدامة مالية، من أجل تقويض كل المقومات التي من شأنها أن تؤدي إلى الاستقلال السياسي.²

من جانب آخر، بلغت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية مستويات قياسية وصلت وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 31.7% في نهاية الربع الثالث من العام 2018، 17.3% في الضفة الغربية و54.9% في قطاع غزة.

وتسبب عدم تزويد المحافظات الفلسطينية بكميات كافية من المياه في خلق أزمة كبيرة لأصحاب المنشآت الصناعية المعتمدة على المياه، مثل مصانع المواد الغذائية، ومناشير الحجر، ومصانع المواد الإنشائية، ومزارع الأبقار، ومنها تلك في محافظة الخليل التي تشتهر بتربية أكبر عدد من رؤوس الأبقار في فلسطين.

كما مسّ جدار الفصل العنصري الذي أقيم في عمق الضفة الغربية حياة الفلسطينيين، وأعاق حركة مرور المواطنين إلى أراضيهم المصادرة داخل جدار الفصل، حيث بلغ عدد التجمعات السكانية الفلسطينية التي تتأثر بهذا الجدار ما يقرب من 81 تجمعاً سكانياً يقطنها حوالي 411 ألف شخص (بما فيها القدس الشرقية).³

كما أدى عدم اعتراف الجمارك الإسرائيلية بالاتفاقية الأوروبية-الفلسطينية، التي تعفى بموجبها الواردات الفلسطينية من الجمارك، إلى إجبار التاجر الفلسطيني في المعابر كافة، على التوقيع على تعهد بأن بضائعه

1 تقرير «الزحف الاستيطاني الإسرائيلي يتربع على عرش الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2018»، معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج)، 2018/12/30.

2 تقرير حول «الانتهاكات الاقتصادية الإسرائيلية خلال العام 2018»، وصل إلى الهيئة من قبل إدارة السياسات الاقتصادية في وزارة الاقتصاد الوطني، 2018/12/24.

3 المصدر السابق.

ستباع فقط في مناطق السلطة الفلسطينية؛ في الوقت الذي لا يوقع فيه التاجر الإسرائيلي على مثل هذا التعهد، وبالتالي تكون له مساحة أكبر من التاجر الفلسطيني لبيع المنتجات. هذا فضلاً عن اشتراط الحصول على شهادة فحص معهد المواصفات الإسرائيلي «التيكن»، وموجبها لا يتم إدخال البضائع إلا طبقاً للمواصفات الإسرائيلية، وعلى الرغم من مطابقتها، فإنه يمنع بيعها في الأسواق الإسرائيلية.

وكان الكنيست الإسرائيلي قد أقر بتاريخ 2018/7/2، القانون الخاص بخصم مخصصات الأسرى الفلسطينيين وعائلات الشهداء من عائدات الضرائب الفلسطينية بالقراءتين الثانية والثالثة، وفيه مساس غير قانوني بأموال الفلسطينيين المستحقة وفق الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير وحكومة الاحتلال، وبحقوق تلك الفئات من المجتمع الفلسطيني، واعتداء على حق الأسرى وعائلاتهم في حياة كريمة.

وعليه، وفي إطار رؤيتها، فإن الهيئة توصي الحكومة الفلسطينية بالضغط على المجتمع الدولي، والعمل الجاد على مختلف الأصعدة، من أجل إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي طويل الأمد للأرض الفلسطينية المحتلة في العام 1967، وتجسيد السيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، وحماية حق الشعب الفلسطيني في الحياة وتقرير مصيره، وبضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بدعوة الدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949، إلى التدخل لإلزام دولة الاحتلال باحترام تلك الاتفاقيات، والوقوف أمام التزاماتها القانونية، لتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تعد طرفاً فيها على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ودعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالاعتقال التعسفي إلى زيارة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، والاطلاع على أوضاعهم الحياتية وسياسات الاحتلال بحقهم، ودعوة المجتمع الدولي لمساندة الأسرى، والضغط على دولة الاحتلال لوقف الاعتقالات التعسفية غير المبررة، وبدون لوائح اتهام، وبخاصة الاعتقالات الإدارية، وتلك التي تستهدف الأطفال، وممارساتها الممنهجة والقوانين الجائرة بحقهم، وضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بالعمل الجاد لإنهاء الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض على قطاع غزة، وفتح معابر كافة أمام حركة الأفراد والبضائع، وتسهيل مرور المرضى لتلقي العلاج خارج القطاع، والأغذية، والأدوية، والوقود، ومواد البناء، لإنهاء الأزمة الإنسانية فيه، وتمكين سكانه من التمتع بحقوقهم الإنسانية التي تضمنتها المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كافة. والعمل على مواصلة الحكومة الفلسطينية لجهودها الدبلوماسية، واستهداف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، للضغط على دولة الاحتلال لوقف كافة نشاطاتها الاستيطانية التوسعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 2334 بشأن الاستيطان.

الباب الثاني

الإطار الخاص بالحقوق

الفصل الأول

المتغير في الحقوق المدنية والسياسية

المبحث الأول: الحق في الحياة

انضمت دولة فلسطين في حزيران من العام 2018 إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي لحقوق الإنسان والمدنية والسياسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام. في المقابل، وضعت عدداً من القرارات بقانون أثرت على الحق في الحياة، بشكل أو بآخر، حيث تم تعديل قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته⁴ تم تعديل قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية للعام 1960، الذي كان يسمح للمحكمة بأن تنزل في العقوبة التي تفرضها على الفعل المجرّم بالإعدام إلى أدنى من ذلك، باستبدال النص بالقرار بقانون رقم (5) لسنة 2018، وفرض عقوبة الإعدام على الفاعل إذا كان الشخص الذي وقعت عليه الجريمة امرأة أو طفلاً⁵، في مخالفة صريحة للبروتوكول الدولي الثاني الاختياري الملحق بالعهد الدولي لحقوق الإنسان والمدنية والسياسية المتعلق باتخاذ الدولة للإجراءات اللازمة لإلغاء عقوبة الإعدام من منظومتها القانونية. كما تم إصدار القرار بقانون رقم 2 لسنة 2018 بشأن الهيئة القضائية لقوى الأمن، غير أن هذا القرار بقانون لم يأخذ بالملاحظات التي تقدمت بها الهيئة في العام 2017، ولا سيما ضرورة تضمين القانون لأحكام تلزم بنقض الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف العسكرية لدى محكمة النقض الفلسطينية عندما يكون الحكم بالإعدام، واعتبرت أن الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف نهائي، ولا يراجع من أي جهة قضائية⁶. وأنها لجنة مواعمة التشريعات مراجعة مشروع قرار بقانون حماية الأسرة من العنف،

4 دولة فلسطين-ديوان الفتوى والتشريع، العدد (141) من الجريدة الرسمية لدولة فلسطين الوقائع الفلسطينية الصادرة بتاريخ 25 آذار 2018.

5 نصت المادة (2) من القرار بقانون رقم 5 لسنة 2018، على أنه «تعديل المادة 99 من القانون الأصلي، بإضافة فقرة جديدة تحمل الرقم 5 على النحو التالي: 5. يستثنى من أحكام الفقرات السابقة، الجنايات الواقعة على النساء والأطفال»، وكانت الفقرة 1 من المادة 99 من القانون الأصلي قد نصت على أنه «إذا وجدت في قضية أسباب مخففة قضت المحكمة-إبداً من الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بالأشغال الشاقة المؤقتة من عشر سنين إلى عشرين سنة». وبهذا التعديل المذكور نكون قد حرّمنا مرتكب الجريمة التي ستقع على نساء أو أطفال من الاستفادة من السبب المخفف الذي كان سيؤدي إلى النزول بعقوبة الإعدام إلى عقوبة أدنى.

6 نصت المادة 5/14 على أنه «تكون قرارات محكمة الاستئناف العسكرية خاضعة للتدقيق والمصادقة من قبل القائد الأعلى أو رئيس الهيئة، كل حسب اختصاصه، ويجوز إعادتها للمحكمة مصدرة القرار للنظر فيها تدقيقاً». وكانت المادة (18) من القرار بقانون ذاته، قد نصت على أن «يمارس رئيس الهيئة الصلاحيات والمهام الآتية «... 2- تدقيق الأحكام القطعية والمصادقة عليها

وتم رفع المشروع إلى مؤسسة الرئاسة. ويعتبر المشروع نتاج عمل طويل لمؤسسات المجتمع المدني. وتضمن المشروع أحكاماً قانونية تكفل حماية حق المرأة في الحياة، وحمايتها من العنف داخل الأسرة.

صدرت الهيئة (152) حالة وفاة في ظروف غير طبيعية، كان منها (45) حالة وفاة لإناث، و(49) لأطفال، مقارنة بـ (170) حالة وفاة في ظروف غير طبيعية وقعت في العام 2017، كان منها (39) لإناث، و(46) لأطفال. ولم تسجل الهيئة أي حالات وفاة على خلفية «شرف العائلة»، إضافة إلى عدم توثيق أي حالة وفاة على خلفية تنفيذ حكم إعدام، علماً أنه صدر (11) حكماً جديداً بالإعدام، صدرت جميعها في قطاع غزة، 9 منها لذكور بالغين، وحكمان لإناث بالغات.

ووثقت الهيئة وفاة 5 حالات ناتجة عن إساءة استخدام السلاح من المواطنين، في حين انخفض عدد حالات وفيات السجون وأماكن الاحتجاز هذا العام إلى 3 حالات مقارنة بـ 5 حالات في العام 2017.

أما بخصوص السياسات والإجراءات المتخذة لحماية الحق في الحياة، فلم تكن بالمستوى المطلوب، والملاحظة ذاتها تنطبق على إجراءات المساءلة والمحاسبة المتخذة لمعاقبة منتهكي الحق في الحياة، حيث اتصفت هذه الإجراءات بأنها دون المستوى المأمول، وبخاصة ما يتعلق بتفعيل دور مجلس السلامة على الطرق، وتفعيل إجراءات السلامة في أماكن العمل، وتوفير الحماية للمواطنين في حالات المشاجرات، وبخاصة في المناطق خارج سيطرة أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية.

وفي إطار رؤيتها لحماية الحق في الحياة، تؤكد الهيئة على توصياتها المتكررة الواردة في التقارير السنوية السابقة، وفي باقي تدخلاتها، التي تتضمن ضرورة إلغاء عقوبة الإعدام من النظام القانوني الفلسطيني، وضرورة قيام النيابة العسكرية بإجراء تحقيقات جديّة في الادّعاءات الماسّة بالحق في الحياة، التي تقع من الأفراد المكلفين بإنفاذ القانون، وضرورة قيام المجالس البلدية المختلفة بممارسة دور رقابي فاعل على الأماكن العامة والخاصة، والتأكد من توفر احتياطات السلامة العامة في الحدود الجغرافية التي تتبعها، وضرورة قيام وزارة العمل بدور تفتيشي فاعل وحقيقي على أماكن العمل، للتأكد من توفر وسائل السلامة العامة فيها.

وفقاً للقانون»، دون أن يوفر القانون الإجراءات والضمانات الكفيلة بتمكين المحكوم عليه من الاستفادة من الضمانات كافة المتاحة لدى مراجعة الحكم من قبل محكمة النقض.

المبحث الثاني: الحق في السلامة الجسدية

تضمن القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة 2018 الصادر بتاريخ 2018/04/29 نصاً يفيد بتجريم إنشاء موقع أو تطبيق أو نشر معلومات على الشبكة الإلكترونية أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات بقصد الاتجار بالبشر، أو الأعضاء البشرية، أو تسهيل التعامل فيه. وبخلاف ذلك، ما زالت المنظومة القانونية الفلسطينية تفتقد إلى إطار قانوني جامع لمناهضة التعذيب وسوء المعاملة على نحو ينسجم مع المعايير الدولية.

تلقت الهيئة (379) شكوى تتضمن ادّعاءات بانتهاك الحق في السلامة الجسدية، بواقع (223) شكوى في الضفة الغربية، و(174) في قطاع غزة. اشتملت هذه الشكاوى على (676) انتهاكاً مدعى به للحق في السلامة الجسدية، بواقع (326) ادّعاءً بانتهاك في الضفة الغربية، و(350) ادّعاءً بانتهاك في قطاع غزة، سجلت الهيئة (149) حالة اعتداء جسدي أو معنوي خارج مراكز الاحتجاز، بواقع (105) في الضفة الغربية، و(44) في قطاع غزة. فيما سجلت (417) حالة تعذيب وتهديد أثناء التوقيف داخل مراكز الاحتجاز، بواقع (181) حالة في الضفة الغربية، و(236) في قطاع غزة، و(110) حالات معاملة قاسية ولإنسانية وحاطة بالكرامة، بواقع (40) حالة في الضفة الغربية، و(70) حالة في قطاع غزة. وهذا يعني أن العام قد شهد انخفاضاً في شكاوى انتهاك الحق في السلامة الجسدية مقارنة مع سنة 2017، حيث سجلت الهيئة في ذلك العام 898 انتهاكاً.

خطت دولة فلسطين هذا العام خطوة مهمة في سياق سعيها إلى تنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب الذي صادقت عليه في 29 كانون الأول 2017،⁷ حيث أصدر مجلس الوزراء بتاريخ 2018/10/16، القرار رقم (17/224/02 م.و.ر.ح) لسنة 2018 بشأن اعتماد الوثيقة المرجعية لإنشاء الآلية الوطنية الوقائية لمنع التعذيب في فلسطين، وتشكيل فريق حكومي لمتابعة إنشاء الآلية برئاسة وزارة الداخلية، وعضوية كل من ديوان الرئاسة، ووزارة الخارجية والمغتربين، ووزارة العدل، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، والنيابة العامة، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بصفتها مراقباً.

أما بخصوص السياسات والإجراءات المتخذة لحماية الحق في السلامة الجسدية، فلم تكن بالمستوى المطلوب، كما خاطبت الهيئة جهات المساءلة الجنائية لأفراد الأمن في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لتزويدها بالمعلومات اللازمة حول عدد أفراد الأمن الذين تم إخضاعهم للمساءلة والمحاسبة الجنائية عن ارتكابهم أفعالاً تشكل انتهاكاً للحق في السلامة الجسدية، إلا أنه لم ترد أي معلومات من الجهات

⁷ وتجدر الإشارة إلى أن البروتوكول الاختياري، يهدف إلى إنشاء نظام وطني ودولي للوقاية من التعذيب، بما يشمل إنشاء آلية وطنية وقائية لمنع التعذيب (NPM) تتولى القيام بزيارات مفاجئة لمراكز الاحتجاز والتوقيف بهدف منع التعذيب بالتنسيق مع لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب، كما يشمل فتح مراكز الاحتجاز كافة، وبدون أي معيقات أمام اللجنة الفرعية في الأمم المتحدة التي تستطيع زيارتها في أي وقت، وتقديم ملاحظاتها للدولة.

المختصة حول أفراد الأمن الذين تم إخضاعهم للمساءلة والمحاسبة الجنائية أو التأديبية عن ارتكابهم التعذيب وسوء المعاملة.

وفي إطار رؤيتها لضمان هذا الحق، فقد أكدت الهيئة على توصياتها الواردة في تقاريرها السنوية السابقة، وأبرزها ضرورة توفير إطار تشريعي يجرم التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واستحداث نصوص قانونية صريحة تلزم بالتعويض العادل لضحايا التعذيب وتستحدث وسائل لإنصافهم، وتعديل نصوص قانون الإجراءات الجزائية وتعديلاته، وقانون الإجراءات الجزائية الثوري وتعديلاته، بما يعزز من الرقابة القضائية على إجراءات التوقيف والسلامة الجسدية للمتهمين، ويمنح المحكمة صلاحية التصدي من تلقاء نفسها لحالات التعذيب وسوء المعاملة، وقيام النيابة العامة المدنية والعسكرية بإحالة من ثبت تورطهم في تعذيب المتهمين والموقوفين، أثناء نظر المحكمة للقضايا، إلى التحقيق الجنائي فوراً. وأكدت على ضرورة تفعيل المساءلة والمحاسبة الإدارية للمتهمين بارتكاب التعذيب وسوء المعاملة، بالتحقيق الإداري الجدي، وتوجيه الجذازات الإدارية بحق من يثبت ارتكابه للتعذيب. كما أكدت على أهمية حل اللجنة الأمنية فعلياً، والتأكيد على خضوع أفراد الشرطة لولاية النيابة العامة والقضاء النظامي فيما ينسب إليهم من أفعال تمثل انتهاكاً للحق في السلامة الجسدية، أو غيره من الأفعال الجرمية.

المبحث الثالث: الحق في الحرية والأمان الشخصي

تم خلال العام 2018 إصدار القرار بقانون رقم (9) لسنة 2018 بشأن محكمة الجنايات الكبرى، والقرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية. وقد تم تعديل قانون الجنايات الكبرى رقم 24 لسنة 2017 بعد أن تم الاعتراض عليه من قبل الهيئة المستقلة ونقابة المحامين ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث تم إلغاء صلاحيات النيابة العامة في المنع من السفر، والإدراج على قوائم ترقب الوصول، وتم حصر اختصاص المحكمة بالجنايات الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي، بعدما كان يشمل اختصاصها كافة الجرائم الواقعة على أمن الدولة، بما فيها الجنح. أما فيما يتعلق بالقرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية، فقد شهد هو الآخر تقدماً بسيطاً عن سابقه (القرار بقانون رقم (16) لسنة 2017)، وبخاصة فيما يتعلق بنصوص التجريم والعقاب التي كانت تشكل تهديداً واضحاً للحق في حرية الرأي والتعبير، فتم إلغاء نصوص التجريم العامة والفضفاضة، كما خفف من الجزاءات الجنائية القاسية.

كما استمر سريان قانون منع الجرائم الأردني لسنة 1954 في الضفة الغربية، الذي يمثل انتقاصاً واضحاً للحق في الحرية والأمان الشخصي، من خلال نصه على إمكانية توقيف الأشخاص بموجب قرارات إدارية وليست قضائية، بداعي المحافظة على الأمن والنظام العام.

تلقت الهيئة (1334) شكوى حول انتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي، بواقع (764) شكوى في

الضفة الغربية و(570) شكوى في قطاع غزة. وتضمنت هذه الشكاوى (1407) ادعاءات بانتهاك للحق في الحرية والأمان الشخصي، بواقع (810) انتهاكات في الضفة الغربية، و(599) انتهاكاً في قطاع غزة.

في هذا الإطار، سجلت الهيئة (1088) حالة احتجاج تعسفي من مجمل انتهاكات الحق في الحرية والأمان الشخصي، بواقع (483) حالة في الضفة الغربية،⁸ و(325) في قطاع غزة، من هذه الحالات (125) حالة احتجاج على خلفية حرية الرأي والتعبير، بواقع (102) في الضفة، و(23) في قطاع غزة. فيما سجلت الهيئة (53) حالة لتفتيش المساكن دون مذكرة قانونية، بواقع (26) في الضفة الغربية، و(27) في قطاع غزة. كما سجلت (694) حالة عدم احترام حقوق المحتجزين، بواقع (251) حالة في الضفة الغربية، و(443) حالة في قطاع غزة، كما سجلت (56) حالة عدم تنفيذ قرارات المحاكم بالإفراج الفوري عن الموقوفين، بواقع (54) في الضفة الغربية، وحالتين في قطاع غزة. كما استمر في قطاع غزة توقيف المدنيين على ذمة القضاء العسكري، حيث سجلت الهيئة (11) حالة توقيف لمدنيين على ذمة القضاء العسكري في قطاع غزة.

قدمت لجنة تطوير قطاع العدالة بتاريخ 2018/09/15 تقريرها النهائي إلى السيد الرئيس، الذي تضمن توصيات بتعديل بعض التشريعات ذات العلاقة بالشأن القضائي، ومن ضمنها قانون الإجراءات الجزائية، فقد أوصت اللجنة بضرورة تعديل القانون بما يسمح بتمثيل المتهم من قبل محام أمام الضابطة القضائية، الأمر الذي يساهم في تعزيز ضمانات المتهم، ويساهم كذلك في الرقابة على إجراءات التوقيف. كما قدمت اللجنة مقترحات تعديل قرار بقانون بشأن محكمة الجنايات الكبرى والمشار إليه أعلاه. ولكن حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، لم يتم اتخاذ أي إجراءات تنفيذية لتوصيات التقرير.

خاطبت الهيئة جهات المساءلة الجنائية لأفراد الأمن في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لتزويدها بالمعلومات اللازمة حول عدد أفراد الأمن الذين تم إخضاعهم للمساءلة والمحاسبة الجنائية عن ارتكابهم أفعالاً تشكل انتهاكاً للحق في الحرية والأمن الشخصي خلال العام 2018. إلا أنه لم ترد أي معلومات من الجهات المختصة حول أفراد الأمن الذين تم إخضاعهم للمساءلة والمحاسبة الجنائية أو التأديبية، عن ارتكابهم أفعالاً تشكل انتهاكاً للحق في الحرية والأمان الشخصي.

وأكدت الهيئة على توصياتها الواردة في التقارير السنوية السابقة، وأبرزها الإلغاء الصريح والكلي لقانون منع الجرائم الأردني ساري المفعول في الضفة الغربية، وبالتوازي، توفيق المحافظين عن توقيف المواطنين على ذمتهم «الاعتقال الإداري»، وضرورة استحداث نصوص قانونية صريحة تلزم بالتعويض العادل لضحايا التوقيف غير القانوني، وتستحدث وسائل لإنصافهم، وضرورة قيام النيابة العامة المدنية والعسكرية، بإحالة من ثبت تورطهم من أفراد الأمن في انتهاكات الحق في الحرية والأمان الشخصي إلى التحقيق الجنائي فوراً، وتفعيل المساءلة والمحاسبة الإدارية للمتهمين بانتهاك الحق في الحرية والأمان

8 منها (201) حالة توقيف على ما يسمى بذمة المحافظ.

الشخصي، بالتحقيق الإداري الجدي، وتوجيه الجزاءات الإدارية بحق من يثبت قيامه بانتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي، وبالتوازي، تعديل تشريعات الأمن سارية المفعول، بما فيها قرار بقانون الشرطة.

المبحث الرابع: الحق في حرية التنقل

تلقت الهيئة (30) شكوى تضمنت (30) ادعاءً بانتهاك يتعلق بحق المواطنين في حرية الحركة والتنقل، بواقع (10) شكاوى في الضفة الغربية، و(20) شكوى في قطاع غزة. وبالمقارنة مع (35) شكوى تلقتها الهيئة في العام 2017، فقد انخفض العدد بمقدار (5) شكوى. برزت ثلاثة أمثاط للانتهاكات: الأول منع مواطنين من الحصول على جوازات السفر، والثاني المنع من السفر عبر المعابر بدون أمر قضائي أو لأسباب سياسية، والثالث تقييد حرية مواطنين من التنقل باحتجاز بطاقة الهوية.

لم تتخذ الحكومة أي تدابير أو إجراءات جديدة لحماية الحق في التنقل. كما لم تتلق الهيئة أي ردود من قبل الجهات الرسمية حول السياسات والتدابير التي تم اتخاذها لضمان الحق في التنقل.

وفي إطار رؤيتها لضمان الحق في التنقل، فإن الهيئة تكرر توصياتها الواردة في التقارير السنوية للأعوام السابقة، وتؤكد على ضرورة قيام حكومة الوفاق بتحديد فتح معبر رفح البري بشكل دائم عن المناكفات السياسية، والتوصل لاتفاق مع الحكومة المصرية لوضع حد لمعاناة المواطنين أثناء السفر، بما يحفظ كرامة المسافرين ويصون حقهم في التنقل والسفر، وضرورة قيام وزارة الداخلية في رام الله بوقف العمل بإجراء السلامة الأمنية كشرط لحصول سكان قطاع غزة على جواز سفر، ووقف كافة حالات الحرمان من إصدار جواز سفر بذرائع أمنية، دون وجود قرار قضائي، بما يضمن تلبية احتياجات المواطنين في القطاع وتسهيل حصولهم على جوازات سفر في وقت معقول، وضرورة قيامها بإصدار التعليمات للأجهزة الأمنية أو أي جهة بعدم اللجوء لاحتجاز بطاقة الهوية الشخصية للمواطن لأي سبب كان، باعتبارها وثيقة التعريف بالشخص الذي يحملها، وضرورة لضمان حرية تنقله وقضاء مصالحه العامة والخاصة، وضرورة قيام رئيس دولة فلسطين ومجلس الوزراء بإصدار تعليماتهما بإلزام الأجهزة الأمنية بالتوقف عن منع مواطنين من السفر دون وجود قرار قضائي أو لأسباب سياسية، وتمكينهم من التمتع بحقوقهم القانونية في التنقل والسفر.

المبحث الخامس: الحق في حرية الرأي والتعبير

صدر بتاريخ 2018/04/29 القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية الذي سبق تناوله. كما لم يجرِ عليه أي تعديل أو إلغاء للقيود التي يفرضها قانون رقم 9 لسنة 1995 بشأن المطبوعات والنشر على الحريات الصحافية. هذا إضافة إلى قانوني العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960 النافذ في الضفة الغربية، وقانون العقوبات الفلسطيني، رقم 74 لسنة 1936، النافذ في قطاع

غزة، وكلاهما لا يختلفان كثيراً في كثرة القيود التي تفرضها موادهما على الحق في حرية الرأي والتعبير، واتساع نطاق التجريم فيهما، والتوسع في محاصرة حق النقد، باستخدام العبارات الغامضة والفضفاضة في نصوصهما، والمغالاة في العقوبات السالبة للحرية.

تلقت الهيئة (57) شكوى، تضمنت (61) ادعاء بانتهاك للحق في حرية الرأي والتعبير، بواقع (37) شكوى في الضفة الغربية، وعدد (20) شكوى في قطاع غزة. ووفقاً للنظام المعمول به في الهيئة بشأن تصنيف الانتهاكات، برزت ثلاثة أممات للانتهاكات: الأول يتعلق باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي - الفيسبوك، والثاني يتعلق بحرية الصحافة والإعلام، والثالث يتعلق بإصدار البيانات والتحدث مع وسائل الإعلام.

من خلال مراسلة الجهات الرسمية ذات العلاقة، تبين أنها لم تقم بوضع أي سياسات أو اتخاذ أي تدابير أو إجراءات جديدة لحماية الحق في الرأي والتعبير. كما لم تتلقَ الهيئة أي ردود من قبل الجهات الرسمية حول السياسات والتدابير التي تم اتخاذها لضمان الحق في حرية الرأي والتعبير.

وبهذا الصدد، فإن الهيئة تجدد موقفها من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية والاستجابة الكاملة لمطالبها ومواصلة العمل والحوار للوصول إلى صيغة جديدة تحمي ولا تنتهك حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وتؤكد على توصياتها التي أوردتها في تقاريرها السنوية السابقة، وأبرزها ضرورة إعادة النظر من قبل مجلس الوزراء في التشريعات السارية التي لها علاقة بحرية الرأي والتعبير، مثل قوانين العقوبات، وقانون المطبوعات والنشر، وضرورة قيامه بإصدار تعليماته للشرطة والأجهزة الأمنية بالتوقف عن احتجاز المواطنين أو الصحفيين واستدعائهم على خلفية ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وضرورة قيام وزارة الداخلية بتشكيل لجان تحقيق مستقلة من مؤسسات حقوق الإنسان ونقابة الصحفيين في الحالات كافة التي وقعت فيها انتهاكات ضد الصحفيين، ومحاسبة المتورطين بارتكابها، وضرورة الإسراع في إصدار قانون حق الوصول إلى المعلومات.

المبحث السادس: الحق في التجمع السلمي

تلقت الهيئة (46) شكوى متعلقة بالمساس بالحق في التجمع السلمي، منها (38) شكوى من الضفة الغربية، و(8) شكاوى من قطاع غزة. توزعت الشكاوى التي تلقتها الهيئة في الضفة الغربية، وتنوعت أمماتها الواردة في الشكاوى التي تلقتها الهيئة ما بين الاعتداء على المشاركين، وفصّ التجمعات السلمية، ومنع عقد الاجتماعات السلمية.

من خلال متابعة الهيئة، تبين أن الجهات الرسمية ذات العلاقة لم تقم بوضع أي سياسات، ولم تتخذ أي تدابير أو إجراءات جديدة لحماية الحق في التجمع السلمي، باستثناء إصدار وزارة الداخلية دليلاً إرشادياً لتنظيم العلاقة بين قوى الأمن والصحفيين في الميدان، حيث جاء إصدار هذا الدليل بناء على توصية

اللجنة التي تم تشكيلها عقب أحداث مجمع المحاكم في مدينة البيرة بتاريخ 2017/03/12.⁹

وفيما يتعلق بآليات المساءلة والمحاسبة، لوحظ أن هناك ضعفاً في تجاوب الأجهزة الأمنية مع مراسلات الهيئة المتعلقة بإجراءات المساءلة والمحاسبة الإدارية والجنائية.

وقد سجلت الهيئة اعتداءين على حرية الرأي والتعبير في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تم الاعتداء بشكل عنيف، ومن قبل عناصر أمنية، وعناصر بالزي المدني، بعضهم لا ينتمي إلى الأجهزة الأمنية، على تجمع سلمى بتاريخ 2018/6/13 للمطالبة بوقف العقوبات والإجراءات المتخذة بحق قطاع غزة. وفي اليوم التالي، اعتدت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة مدعومة بعناصر مدنيين على تجمع سلمى في ساحة السرايا في قطاع غزة، دعت إليه مفوضية الأسرى والمحجرين للمطالبة بإنهاء الانقسام، وتم تفريقه باستخدام العنف الشديد ضد المتظاهرين.

وأوصت الهيئة بضرورة قيام الجهات التشريعية بمواءمة التشريعات الوطنية الخاصة بتنظيم الحق في التجمع السلمي مع ما التزمت به دولة فلسطين من اتفاقيات دولية، وضرورة التزام الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية بأحكام قانون رقم (12) لسنة 1998 بشأن الاجتماعات العامة، والتحقيق الفوري، من قبل النيابة العامة والقضاء، وهي الجهات المختصة وفق القانون، في أي حادثة تمس الحق في التجمع السلمي، في دولة فلسطين، ونشر نتائج التحقيق على الملأ، ومحاسبة من تثبت إدانته في الاعتداء على المشاركين في التجمعات السلمية، أو استخدام القوة المفرطة خلافاً للتعليمات.

المبحث السابع: الحق في تكوين الجمعيات

خلال العام 2018، تم تقديم (24) طلب تسجيل جمعية في قطاع غزة، تم قبول (22) طلباً، ورفض طلبين اثنين، مع تأكيد وزارة الداخلية أن رفض تسجيل الجمعيات يأتي غالباً لأسباب فنية تتعلق، بشكل أساسي، بعدم اكتمال وثائق طلبات التسجيل. كما تشير بيانات وزارة الداخلية في غزة إلى قيامها بحل ثلاث جمعيات خلال هذا العام، بسبب مخالفة أعضائها للنظام الأساسي للجمعية.¹⁰ وفي مقابل ذلك،

⁹ بتوجيهات من الرئيس محمود عباس، وعطفاً على قرار رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور رامي الحمد الله، الصادر بتاريخ 2017/3/13، بتشكيل لجنة تحقيق للوقوف على حقيقة ما جرى من أحداث يوم الأحد الموافق 2017/3/12، في مدينتي البيرة وبيت لحم، حيث ضمت اللجنة في عضويتها وكيل وزارة الداخلية، ومدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ونقيب المحامين ممثلاً عن نقابة المحامين الفلسطينيين، وجاء تشكيل اللجنة -بعد التشاور مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ونقابة المحامين الفلسطينيين- بصيغة عامة دون إلزامها بإجراءات محددة، مع منحها الاستقلالية وعدم التأثير عليها من أي جهة، وأصدرت لجنة التحقيق تقريرها بتاريخ 2017/3/26. وأورد تقرير لجنة التحقيق العديد من التوصيات منها ضرورة مراجعة اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة، وضرورة إصدار تعميم فوري وواضح لكافة منتسبي أجهزة الأمن باحترام الصحفيين في الميدان، وكيفية التعامل معهم، وتسهيل عملهم، وعدم التعرض لهم بأي سوء، وتشكيل لجنة من وزارة الداخلية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ونقابة الصحفيين ونقابة المحامين من أجل صياغة مسودة إرشادات ورفعها لوزير الداخلية للمصادقة.

¹⁰ مقابلة باحث الهيئة مع السيد مصطفى الأغا، نائب مدير عام المنظمات غير الحكومية في وزارة الداخلية في غزة، بتاريخ 2019/1/22.

تلقت الهيئة خلال هذا العام، شكوى واحدة في الضفة الغربية، حول منع وزارة الداخلية منح موافقة لتشكيل جمعية تمكن، وهي جمعية خيرية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وذلك بسبب وجود أشخاص من ضمن الأعضاء غير موافق عليهم وذلك لأسباب أمنية.

استمر إخضاع طلبات تسجيل الجمعيات للفحص الأمني من قبل الأجهزة الأمنية، في إجراء لم ينص عليه قانون الجمعيات ولائحته التنفيذية، كما إنه يشكل مخالفة لقرار مجلس الوزراء بإلغاء شرط السلامة الأمنية، ومخالفة لحكم المحكمة العليا في قضية الموظفين العموميين سنة 2012، والذي اعتبر شرط السلامة الأمنية مخالفة للقانون الأساسي. واستمر كذلك، إخضاع التحويلات المالية الخارجية الصادرة عن الجمعيات لموافقة وزارة الداخلية، أما التحويلات من الخارج إلى الداخل، فإنها بحسب إفادة وزارة الداخلية لا تتطلب الموافقة المسبقة، وذلك بخلاف الشركات غير الربحية، ومن ضمنها المنظمات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان في قطاع غزة، حيث استمر إخضاع تمويل هذه المنظمات كما أشرنا سابقاً للموافقة المسبقة من مجلس الوزراء، ما يشكل تقييداً قاسياً للحق في تكوين الجمعيات والنقابات، وبخاصة كون تمويل الجمعيات، كما أشار إليه المقرر الخاص المعني بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان، يمثل عنصراً أصيلاً في الحق في حرية التجمع وضمان حرية عمل منظمات المجتمع المدني.

وفي رؤيتها لإعمال الحق في تكوين الجمعيات، فإن الهيئة تؤكد على توصياتها السابقة الواردة في تقريرها السنوي (الثالث والعشرين)، ومنها ضرورة قيام مجلس الوزراء بإلغاء المادة (4) من قرار مجلس الوزراء رقم (8) لسنة 2015 بنظام معدل لنظام الشركات غير الربحية رقم (3) لسنة 2007، التي تخضع تمويل الشركات غير الربحية، ومن ضمنها المنظمات الأهلية، للموافقة المسبقة من مجلس الوزراء، وتوقف وزارة الداخلية عن العمل بالفحص الأمني كشرط لتسجيل الجمعيات الخيرية، باعتباره شرطاً غير قانوني، ويفرض قيوداً غير مبررة على الحق في تكوين الجمعيات والنقابات.

المبحث الثامن: الحق في المشاركة السياسية وتقلد الوظائف العامة

قام ديوان الموظفين باستحداث واعتماد نماذج تقييم أداء خاصة بموظفي الفئة العليا، التي تشمل الوكيل، والوكيل المساعد، والمدير العام،¹¹ كما أعدّ دليلاً لتقييم الأداء الوظيفي خاصاً بتلك الفئات. فيما استمر عدم إعادة تنظيم شروط وإجراءات التعيين، الخاصة بالفئات العليا للموظفين، على أسس الجدارة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بحيث تشمل فئات الموظفين كافة.

استمر تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2017/4/4، القاضي بحسم خصومات في رواتب الموظفين العموميين في قطاع غزة، بنسبة تتراوح ما بين 30% إلى 50%. ووفق ما رصدته الهيئة، فإن

11 انظر قرار رقم (2) لسنة 2018، الخاص باعتماد نماذج تقييم الأداء الوظيفي لموظفي الفئة العليا (الوكيل، والوكيل المساعد، والمدير العام)، المنشور بتاريخ 2018/7/26، في جريدة الوقائع الفلسطينية العدد (145).

هذه الخصومات قامت على أساس صرف الراتب الأساسي للموظفين في المحافظات الجنوبية، واستبعاد علاوات المهنة والعلاوات الأخرى، وذلك دون بيان السند القانوني الذي تم تبني القرار بموجبه.¹²

من جانب آخر، رصدت الهيئة قيام وزارة المالية، بداية من شهر أيار/مايو 2018/ بخصم 50% من رواتب الأسرى والمحربين في قطاع غزة، وذلك في إطار الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية على جميع الموظفين العموميين في قطاع غزة. كما تلقت الهيئة (9) شكاوى حول انتهاك مبدأ التنافس النزيه جميعها في الضفة الغربية، فيما لم تتلق أي شكاوى في قطاع غزة، يدعي فيها المواطنون بانتهاك التنافس النزيه في التوظيف. وتلقت (168) شكاوى متعلقة بالمنازعات الإدارية (ترقية، تقاعد، حقوق مالية)، منها (142) شكاوى في الضفة الغربية، و(26) شكاوى في قطاع غزة، وتركز أكبر عدد من الشكاوى التي تلقتها الهيئة في الضفة الغربية على وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، أما في قطاع غزة، فقد تركز على وزارة المالية. فيما تلقت الهيئة (16) شكاوى تتعلق بالفصل من الوظيفة العامة (الفصل التعسفي)، ودون الالتزام بالمعايير القانونية لتوقيف الموظف العام أو فصله أو عزله، و(12) شكاوى منها في الضفة الغربية، (4) شكاوى في قطاع غزة، و(7) شكاوى منها تتعلق بعدم اتباع الإجراءات القانونية بتوقف الموظفين العموميين أو فصلهم أو عزلهم.

واستمر تجميد أعمال ومخرجات اللجنة الإدارية القانونية الخاصة بتصويب أوضاع موظفي حكومة غزة، التي شكلتها حكومة الوفاق العام 2017، والتي جاء تشكيلها كأحد مخرجات اتفاق المصالحة الأخير، والذي تم تفعيله نتيجة قيام حركة حماس بتاريخ 2017/9/17، بحل اللجنة الإدارية التي كانت مسؤولة عن تنظيم شؤون الوظيفة العمومية والجهاز الإداري المدني وقوى الأمن وموظفي الفئة العليا والرتب العسكرية السامية والإشراف على الجهاز القضائي.

وتوصي الهيئة بضرورة توقف مجلس الوزراء عن استخدام صلاحياته في المساس بمنظومة الحقوق والحريات المكفولة للمواطنين، والالتزام بالمعايير القانونية في إقرار السياسات الحكومية المتعلقة برواتب الموظفين العموميين والأسرى والمحربين في قطاع غزة، التي يجب أن تخضع لمعايير المساواة وعدم التمييز، وضرورة تعديل قانون الخدمة المدنية، والنص صراحة على التزام ديوان الموظفين بإجراءات التعيين والترقية، القائمة على أسس الجدارة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز، بحيث تشمل فئات الموظفين كافة، بمن فيهم موظفو الفئات العليا، وضرورة التزام ديوان الموظفين العام، بعدم تجاوز المعايير القانونية والإدارية فيما يتعلق بإجراءات الحصول على الوظائف العامة والترقية والتقييم، والفصل أو الطرد من الوظيفة العمومية.

12 انظر فصل الحق في تقلد الوظائف العامة في تقرير الهيئة السنوي الثالث والعشرين.

الفصل الثاني

المتغير في حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المبحث الأول: الحق في العمل

استمر ارتفاع معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة، وبلغ عدد العاطلين عن العمل (442,800) شخصاً، بواقع (295.700) في قطاع غزة مقابل (150.100) في الضفة الغربية، وارتفعت نسب التفاوت في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت النسبة في قطاع غزة 54.9%، مقابل 17.3% في الضفة الغربية، بنسبة زيادة بلغت 11.7% في قطاع غزة عن الربع الثالث من العام 2017. كما استمرت فجوة مشاركة الإناث في القوى العاملة بنسبة كبيرة، فبلغت 20.7% للإناث، مقابل 72.5% للذكور من إجمالي عدد المشاركين في القوى العاملة.

من جانب آخر، لم تتم مراجعة دورية للحد الأدنى للأجور والمقدر بـ (1450) شيكلاً، التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الخاص باعتماد الحد الأدنى الوطني للأجور الصادر في العام 2012، كما رصدت الهيئة (12) حالة وفاة لمواطنين ناتجة عن عدم اتباع معايير السلامة والصحة المهنية في بيئة العمل، (7) حالات منها في الضفة، و(5) حالات في قطاع غزة. فيما شهد العام (2018)، زيادة حالات وفاة الأطفال داخل منشآت العمل، بواقع (5) حالات وفاة، بنسبة بلغت 35.7% من مجموع وفيات الأطفال التي بلغت (14) حالة وفاة منذ العام 2014.

أفادت وزارة العمل في معرض ردها على مراسلة الهيئة حول السياسات والتدابير والإجراءات التي اتخذتها للرقابة على أعمال شروط السلامة والصحة المهنية، بأنها أغلقت (89) موقع/منشأة عمل إغلاقاً كلياً، و(11) منشأة إغلاقاً جزئياً، وأوقفت عمل (4) آلات، وذلك لحين تصويب بيئة العمل في المنشآت ومطابقتها للشروط القانونية.

في إطار رؤيتها لضمان الحق في العمل، ترى الهيئة ضرورة قيام مجلس الوزراء باعتماد خطة عاجلة خاصة بقطاع غزة، لمواجهة تفشي ظاهرة البطالة وزيادتها، وزيادة الموازنة العامة بما يضمن ويتناسب مع أفراد برامج تتناسب مع اختلاف حجم احتياجاته، وبيئته الاقتصادية، وضرورة التزام وزارة العمل بإعمال الحد الأدنى للأجور والمراقبة على تطبيقه، واستحداث آليات تضمن المراقبة والمتابعة مبنية على تلامي المعيقات المذكورة، والالتزام بدورية التعديل الواردة في نص القرار، وتحديد مدة محددة لدورية تعديل الحد الأدنى للأجور، مع ضرورة قيامها باتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة التي تمكن النساء من المشاركة بشكل كامل في ممارسة حقهن في العمل، دون أي تقييد أو إعاقه أو تمييز على أساس الجنس، وقيامها

بدورها الرقابي على التزام منشآت العمل بالأحكام القانونية والتشريعات المتعلقة بحماية حقوق الطفل الفلسطيني، والالتزام بالقيود الواردة على عمالة الأطفال في قانون العمل، واتخاذ تدابير وإجراءات عقابية ضد أي جهة تقوم بخرقها، وتفعيل عملية التفتيش والرقابة على منشآت العمل المختلفة.

المبحث الثاني: الحق في الصحة

تم سن العديد من التشريعات المتعلقة بالحق في الصحة كتعديل قانون الصحة العامة، وتعديل القوانين المتعلقة بالتبغ والمخدرات والزراعة. وكان أبرز هذه التشريعات القرار بقانون بشأن الحماية والسلامة الطبية والصحية،¹³ الذي أسس للكثير من أحكام المساءلة في مجال الأخطاء الطبية، ونص على إنشاء لجنة صحية عليا ودائمة للمساءلة عن الأخطاء الطبية، وإنشاء سجل وطني للأخطاء الطبية، وتوثيق قضايا الأخطاء الطبية، والتأمين ضد خطر الأخطاء الطبية، وإنشاء صندوق تعويض مصابي الحوادث الطبية.

كما عدّلت الحكومة عدداً من التشريعات المؤثرة في مجال الحق في الصحة كالقرار بقانون رقم (26) لسنة 2018 المعدل للقرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، التي تضمنت تجريمياً لبعض الأفعال المتعلقة بتعاطي المخدرات، أو التعامل بها، والدعاية لها، التي لم تكن مجرمة في القانون السابق، والقرار بقانون رقم 27 لسنة 2018 بتعديل قانون حماية المستهلك رقم 21 لسنة 2005، والمتعلقة بالرقابة على الأغذية، حيث فرضت العديد من أحكام هذا القانون عدداً من العقوبات على عدد من أفعال التعامل مع الأغذية الفاسدة، بما يضر بصحة المواطن.

وعلى الرغم من أن جميع سكان قطاع غزة الذين يتلقون الخدمات الصحية من القطاع الحكومي معفون من دفع بدل الخدمات الصحية، لاسيما رسوم التأمين بموجب المادة الثانية من القرار الرئاسي الصادر بتاريخ 2007/6/26، فإن وزارة الصحة في قطاع غزة حصلت خلال العام 2017 ما قيمته (31,267,882) شيكلاً، (9,578,795) شيكلاً منها من التأمين الصحي.

في بداية آب 2018، أعلن اتحاد المستشفيات الخاصة والمراكز الطبية عن توقفه عن استقبال بطاقات التأمين الخاصة، ولحقت بهم نقابة الأطباء، وذلك بسبب امتناع اتحاد شركات التأمين عن تسوية الأوضاع المختلف عليها بين الاتحادين، الأمر الذي دفع بهيئة سوق رأس المال إلى التدخل والتوسط لوقف الإجراء المتخذ من اتحاد المستشفيات، ورعاية سلسلة من جلسات الحوار بين الطرفين للوصول إلى حلول ترضي الطرفين، غير أن العام 2018 انتهى ولم يتم التوصل إلى اتفاق بين الاتحادين المذكورين، وكل ما تم هو التوقيع بتاريخ 6 كانون الأول 2018 على اتفاق بين اتحاد شركات التأمين ونقابة الأطباء فقط.

تلقت الهيئة (48) شكوى بشأن الحق في الصحة مقارنة بـ (76) شكوى في العام 2017. وقد توزعت

13 للمزيد عن هذه القوانين راجع: دولة فلسطين-ديوان الفتوى والتشريع، الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية)، العدد رقم 147 الصادر بتاريخ 23 أيلول 2018.

انتهاكات هذا العام على (5) شكاوى حول مدى توفر التطعيمات والأدوية مقارنة بـ (11) شكاوى في العام 2017، و(17) شكاوى عن عدم توفر الخدمات الصحية المناسبة والمطلوبة بخدمات طبية إضافية لمنطقة ما مقارنة بـ (32) شكاوى في العام 2017، و(18) شكاوى حول تحويلات طبية مقارنة بـ (21) في العام 2017، و(9) شكاوى حول المسؤولية عن الإهمال الطبي مقارنة بـ (12) شكاوى في العام 2017، كان من بينها (3) شكاوى حول وفيات وقعت في أعقاب معالجة طبية، مقارنة بـ (10) شكاوى سجلتها في هذا الإطار العام 2017.

من جانب آخر، وصل الهيئة مجموعة من الردود من وزارة الصحة تجيب عن بعض الشكاوى المتعلقة بالإهمال الطبي والتحويلات الطبية، وظل القسم الأكبر بدون إجابات. تضمنت بعض الردود الواردة من وزارة الصحة، بشأن شكاوى الإهمال الطبي، إشارة إلى أنه تم تشكيل لجنة تحقيق في موضوع الشكاوى، واتخاذ الإجراءات اللازمة، أو تحويل قرار اللجنة إلى النيابة العامة، دون الكشف عن أي معلومات أخرى.

وفي إطار رؤيتها لإعمال الحق في الصحة، أكدت الهيئة ضرورة تعزيز وزارة الصحة لتقريرها السنوي، بحيث يتضمن معلومات أشمل، تُمكن من معرفة مدى إعمال الحكومة لمقاصد التنمية المختلفة التسعة للهدف الثالث، فضلاً عن المقاصد الأخرى ذات العلاقة بالحق في الصحة المذكورة في الأهداف الأخرى من أهداف التنمية المستدامة 2030، وما أشارت إليه منظمة الصحة العالمية، وضرورة قيامها بتوفير البيانات الإحصائية الكافية واللازمة في عمل الهيئة، من أجل بيان حال الحق في الصحة في كل عام، في وقت مناسب وغير متأخر. ومن أجل توضيح مقاصد القرار بقانون الخاص بالحماية والسلامة الطبية والصحية، فإنه من الضروري العمل بجد، وبالسرية الممكنة، على وضع الإجراءات التنفيذية لهذا القانون، ولاسيما الإجراءات المتعلقة بإنشاء سجل الأخطاء الطبية، وإنشاء اللجنة الدائمة للأخطاء الطبية، وإنشاء صندوق التعويض عن أضرار الحوادث الطبية، ووضع البروتوكولات الطبية اللازمة، وتهئية بيئة العمل الصحي بالشكل الذي يساعد في الحد من حالات الإهمال الطبي. كما ترى الهيئة ضرورة قيام الوزارة والجهات ذات العلاقة بتطوير وزيادة المؤشرات المستخدمة في تقرير الوزارة السنوي؛ كالمؤشرات المتعلقة بالمحاسبة والمساءلة، والمؤشرات المتعلقة بما يخص في موازنة الوزارة لتطوير الكوادر البشرية.

المبحث الثالث: الحق في التعليم

تم إصدار القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 بشأن التعليم العالي بتاريخ 2018/03/26، ولاحظت الهيئة عدم حدوث نقلة فارقة في هذا القرار بقانون عما كان موجوداً في القانون رقم (11) لسنة 1998 بشأن التعليم العالي، وبخاصة في تحديد مسؤولية الدولة عن إعمال الحق في التعليم، حيث يلاحظ أن القرار بقانون يعطي الوزارة دوراً تنظيمياً أكثر منه دوراً مركزياً في إعمال هذا الحق، كما يخلو من النص صراحة على أن التعليم العالي حق شأنه شأن التعليم العام في مجانيته، فلم يؤكد على أنها خدمة غير ربحية وواجبة من طرف الدولة.

على صعيد آخر، ما زالت وزارة التربية والتعليم العالي في بداية كل عام دراسي تقوم بجباية «تبرعات» مادية بمبالغ ذات قيمة محددة من الطلبة، تبدو للجمهور وكأنها إلزامية، من خلال طريقة جمعها. إن ضعف الإمكانيات المالية للجامعات العامة، وعدم قدرة الحكومة على توفير الدعم المالي اللازم لسد العجز المتراكم في موازنتها، يؤثر بشكل مباشر على مبدأ إمكانية الالتحاق ببعده الاقتصادي، وبعده التمييزي، أيضاً، بحيث لن تتمكن الفئات الضعيفة بحكم القانون والواقع من الالتحاق بالتعليم العالي.

تلقت الهيئة (16) شكوى تضمنت ادّعاءات بانتهاك للحق في التعليم، منها شكاويان اثنتان في قطاع غزة، توزعتا بواقع شكوى واحدة على مركز إصلاح وتأهيل غزة - قسم النساء، والأخرى على إحدى الجامعات، و(14) شكوى في الضفة الغربية، توزعت بواقع (10) شكاوى على وزارة التربية والتعليم العالي، و(3) شكاوى على الجامعات وشكوى واحدة على مركز إصلاح وتأهيل.

توزعت الشكاوى التي تلقتها الهيئة في الضفة الغربية، على النحو التالي: للأشخاص ذوي الإعاقة (3) شكاوى، و(5) شكاوى تتعلق بالحق في مواصلة التعليم المدرسي، و(4) شكاوى تتعلق بالحق في مواصلة التعليم العالي، وشكوى واحدة لإلغاء رفع الأقساط في إحدى المدارس الخاصة، وشكوى واحدة تتعلق بمطالبة ذوي طالب لوزارة التربية والتعليم العالي بإلغاء قرار نقله إلى مدرسة أخرى بعد أن قام مدير المدرسة وعدد من المعلمين بالاعتداء عليه بالضرب. كما توزعت الشكاوى في قطاع غزة بمعدل شكوى واحدة تتعلق بالحق في التسجيل بالثانوية العامة لإحدى نزليات مركز إصلاح وتأهيل، وشكوى واحدة تتعلق بالحق في مواصلة التعليم العالي.

من خلال الردود التي تلقتها الهيئة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي حول المساءلة والمحاسبة للمسؤولين عن انتهاكات الحق في التعليم،¹⁴ أفادت الوزارة بأنها قامت بتشكيل قرابة (88) لجنة تحقيق لمخالفات منسوبة للموظفين، منها (12) مخالفة على التأخر الصباحي والغياب المتكرر، و(16) مخالفة على استخدام أسلوب الضرب والعنف بحق الطلبة، و(12) مخالفة على الامتناع عن أداء الواجب، و(6) مخالفات على التلطف بألفاظ نابية، و(7) مخالفات على الإساءة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، و(4) مخالفات على التحرش الجنسي، و(4) مخالفات على تزوير وثائق رسمية، و(3) مخالفات على السرقة، و(24) مخالفة أخرى.

وفي إطار رؤيتها لإعمال الحق في التعليم، ترى الهيئة ضرورة زيادة موازنة وزارة التربية والتعليم وزيادة النفقات التطويرية، ما يمكّنها من تحسين جودة ونوعية ومخرجات العملية التعليمية، وتنفيذ البرامج المتعلقة بمحو الأمية وتعليم الكبار، ودمج مرحلة التربية ما قبل المدرسية في البنية التعليمية العامة؛ تنفيذاً لما نص القرار بقانون بشأن التربية والتعليم العام، وبناء مدارس جديدة، وبخاصة في قطاع غزة، لحد من الاكتظاظ داخل الصفوف المدرسية، وضرورة قيامها بتنقيح المنهاج المدرسي الجديد، بالعمل

14 رسالة وزارة التربية والتعليم العالي الواردة إلى الهيئة بتاريخ 2019/02/03.

على مراجعة الكتب المدرسية من منظور حقوق الإنسان المدرسية، والتأكيد على ضرورة استمرارها بتوفير الموارد المالية اللازمة من طرف الحكومة الفلسطينية لدمج وزيادة أعداد الطلبة ذوي الإعاقة في العملية التعليمية، من خلال تهيئة البيئة المدرسية اللازمة لاستيعابهم وتمكينهم، أسوة بباقي الطلبة، ومن ناحية أخرى تعزيز جهود تعميم التعليم الإلزامي، ورفع معدلات الالتحاق في مرحلة رياض الأطفال، وفي المرحلة الثانوية، وتحديد الفروع المهنية منها، وبخاصة للإناث والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الضعيفة والمهمشة بحكم الواقع والقانون.

الباب الثالث

الرقابة على أماكن الاحتجاز وتقييم تعامل المؤسسات الرسمية مع الهيئة فيما يتعلق بالشكاوى

تقوم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، في إطار مسؤولياتها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين، بزيارة أماكن الاحتجاز في الضفة الغربية وقطاع غزة لرصد ظروف الاحتجاز ومعاملة المحتجزين؛ سواء في مقر الأجهزة الأمنية أو في مراكز الإصلاح والتأهيل. وتهدف هذه الزيارات، التي تجرى بموافقة الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية الفلسطينية، ومن خلال التعاون معها، إلى ضمان صون كرامة المحتجزين في ظروف لائقة ومقبولة، ومعاملتهم معاملة إنسانية حسب ما تنص عليه الأعراف والقوانين الدولية. وقد تضمن التقرير السنوي تفصيلاً حول أوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن الاحتجاز المؤقت (النظارات)، وأيضاً أماكن الاحتجاز التابعة للأجهزة الأمنية المختلفة.

وأوصى التقرير فيما يتعلق بأماكن الاحتجاز في الضفة الغربية بما يلي:

أولاً: قيام وزارة الداخلية بالعمل على إغلاق مركز إصلاح وتأهيل بيت لحم، لما فيه من إشكاليات وظروف تمس بشكل مباشر بحقوق الإنسان وحقوق النزلاء.

ثانياً: قيام وزارة الداخلية بتفعيل الرقابة والتفتيش الدوري من قبل الجهات ذات العلاقة لمراكز الإصلاح والتأهيل، وذلك بغرض التفتيش القضائي على تلك المراكز للتحقق من مدى التزام تلك المراكز بفاعلية قانون مراكز الإصلاح والتأهيل. وهذه التوصية تكررت خلال الأعوام الثلاثة السابقة.

ثالثاً: توفير الخدمات الطبية في جميع مراكز الإصلاح والتأهيل، وبخاصة توفير عيادات طبية وأطباء وممرضين بشكل دائم، عملاً بأحكام قانون مراكز الإصلاح والتأهيل.

رابعاً: القيام بإنشاء مراكز إصلاح وتأهيل تتوفر فيها الشروط اللازمة من أجل توفير ظروف معيشية وصحية ملائمة للنزلاء، وإنشاء مراكز إصلاح وتأهيل في المحافظات التي يتم توقيف النزلاء فيها في النظارات لفترات طويلة، كما هو الحال في محافظة قلقيلية.

خامساً: توفير مشاغل وورشات تدريب للنزلاء من أجل تأهيل النزلاء وتحقيق الغاية من وجود هؤلاء النزلاء في تلك المراكز.

سادساً: الإسراع في تشغيل مركز الإصلاح والتأهيل في نابلس ومركز الإصلاح والتأهيل في جنين، حيث إن

المباني جاهزة من سنوات عدة، لكن ما زال العمل على تجهيزها بالأثاث والعناصر الشرطة يسير ببطء، الأمر الذي سبب اكتظاظاً في مراكز الاحتجاز الأخرى.

سابعاً: توسيع نظارات رام الله، والضواحي، وبيت لحم، والخليل، وطولكرم، وقلقيلية، حيث إن النظارات الحالية مكتظة بشكل كبير، ولا توفر الحد الأدنى من ظروف الاحتجاز التي تحفظ الكرامة الإنسانية.

كما أوصى التقرير فيما يتعلق بأماكن الاحتجاز في قطاع غزة بما يلي:

أولاً: ضرورة التفتيش القضائي الدوري المنتظم من الجهات القضائية ذات العلاقة على أو أوضاع مراكز التحقيق والتوقيف، والإطلاع على الأوضاع القانونية للموقوفين.

ثانياً: ضرورة السماح لجميع الموقوفين بزيارة محاميهم وعائلاتهم لهم، وبخاصة في فترة التحقيق الأولي.

ثالثاً: ضرورة العمل على السماح للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان باعتبارها ديواناً للمظالم، وجهة رقابية، بإجراء زيارات مفاجئة لمراكز الاحتجاز والتوقيف التابعة لجهاز الأمن الداخلي في قطاع غزة.

رابعاً: ضرورة التوقف الفوري عن عدم تنفيذ قرارات المحاكم.

خامساً: تجريم الاعتقال السياسي، وضرورة الإفراج الفوري عن جميع الموقوفين على خلفيات سياسية في قطاع غزة.

personnel. This has created increased congestion in other detention facilities.

7. Expand Police holding cells in Ramallah, Jerusalem Suburbs, Bethlehem, Tulkarem and Qalqiliya. Current cells are chronically overcrowded and do not meet minimum detention conditions that maintain human dignity.

Recommendations on detention centre in the Gaza Strip

1. Provide regular inspection by relevant judicial bodies over the conditions of detention and interrogation centres as well as the legal status of detained persons in these facilities.
2. Allow family and legal counsel visits to all detained persons, particularly during the period of preliminary interrogation.
3. Allow the ICHR, in its capacity as the ombudsman office and oversight body, to make unannounced visits to detention centres of the Internal Security agency in the Gaza Strip.
4. Immediately put an end to failure to enforce court decisions.
5. Inculpate political detention and immediately release all persons detained on political grounds in the Gaza Strip.

3. Monitoring of Detention Facilities and Evaluation of Government Bodies' Engagement with the ICHR in the Complaint Process

Within the framework of its responsibilities for protecting and promoting human rights in Palestine, the ICHR visits detention centres in the West Bank and Gaza Strip. The ICHR monitors detention conditions and treatment of detained persons in security headquarters or correction and rehabilitation centres. Conducted with the consent of, and in cooperation with, security agencies and the MoI, these visits aim at safeguarding the dignity of detained persons in decent and acceptable conditions as well as the human treatment of these detainees in line with relevant international customs and laws. The Annual Report provides a detailed account of the conditions of correction and rehabilitation centres, temporary detention centres (Police custody), and detention centres of various security agencies.

ICHR recommendations on detention centres in the West Bank

1. The MoI should close down the Bethlehem correction and rehabilitation centre in view of the problems and conditions, which directly impact inmates' human rights.
2. The MoI should enable relevant bodies to carry out periodic monitoring and inspection over correction and rehabilitation centres. These will provide judicial inspection over detention centres and ensure compliance with the Law on Correction and Rehabilitation Centres. This recommendation has been repeated for the past three years.
3. In accordance with the provisions of the Law on Correction and Rehabilitation Centres, the MoI should provide medical services to inmates throughout correction and rehabilitation centres, particularly permanent clinics and resident doctors and nurses.
4. Construct correction and rehabilitation centres which fulfil necessary conditions and provide adequate living and health conditions to inmates. Correction and rehabilitation centres will also be built in governorates, where inmates are held in Police holding cells for long periods, as is currently the case in Qalqiliya.
5. Provide vocational workshops and organise training sessions to rehabilitate inmates and realise the purpose of their incarceration.
6. Take expedited action to operate correction and rehabilitation centres in Nablus and Jenin. Although buildings have been prefabricated for several years, work is still underway to furnish and equip these centres with police

88 committees to investigate violations imputed to the Ministry's staff. These included 12 cases of late morning attendance and recurrent absence; 16 cases of corporal punishment in schools; 12 cases of abstention from duty performance; six cases of verbal abuse; seven cases of abuse on social media networks; four cases of sexual harassment; four cases of forged official documents; three cases of thefts; and 24 cases of other violations.

To realise the right to education, the MoEHE is of the view that the MoEHE budget and development expenditure line items need to be increased. This should enable the Ministry to enhance the quality and outputs of the education process, implement illiteracy and adult education programmes, and integrate preschool education with the general education system in accordance with the Law by Decree on General Education. Increased budget allocations should also help the MoEHE construct new schools, particularly in the Gaza Strip, in order to alleviate density in classrooms. The MoEHE should rectify the new school curriculum and review schoolbooks from a human rights perspective. The Palestinian government should provide needed financial resources to integrate and increase the number of students with disabilities into the education process. To this avail, school infrastructure should be aligned to accommodate and empower students with disabilities like other students. Efforts should be bolstered to roll out compulsory education and increase enrolment rate in preschool and secondary education, particularly technical and vocational education and training. This will especially target girls, persons with disabilities, the vulnerable and marginalised, both in practical and legal terms.

bodies need to improve the indicators used in the MoH Annual Health Report, including indicators of accountability and Ministry's budget allocations for human resource development.

2.2.3 Right to education

On 26 March 2018, the Law by Decree No. 6 of 2018 on Higher Education was passed. However, the ICHR does not see a paradigm shift between this new legislation and the provisions of the Law on Higher Education No. 11 of 1998, particularly in relation to determining the state's responsibility for realising the right to education. It is noted that the Law by Decree gives the MoEHE a more regulatory, than centralised, role in implementing the right to education. It does not provide that higher education is a right and free of charge, just like general education. Furthermore, the Law by Decree does not confirm that higher education is a non-profit service, which is incumbent on the state.

At the beginning of each academic year, the MoEHE continues to collect "donations" of specified amounts from students. By the way they are collected, these "donations" seem to be compulsory in the eyes of the public. Compounded by inadequate financial resources of universities, the government inability to provide financial support to eliminate the cumulative deficit in university budgets had a direct bearing on economic accessibility. Exhibiting a discriminatory treatment, vulnerable students will not be capable of accessing higher education both *de jure* and *de facto*.

The ICHR received 16 complaints, including claims of violations of the right to education. Two complaints were filed in the Gaza Strip, one against the Gaza Correction and Rehabilitation Centre – Women's Section, and the other against a university. Of the 14 complaints lodged in the West Bank, 10 were against the MoEHE, three against universities, and one against a correction and rehabilitation centre.

The distribution of the complaints received by the ICHR in the West Bank involved students with disabilities (3); right to school education (5); right to higher education (4); and cancelling an increase in tuition fees at a private school (1). In another complaint, the family of a student demanded that the MoEHE reverse a decision made to transfer their son to another school after the principal and teachers physically assaulted him. In the Gaza Strip, one complaint was filed by a female inmate in a correction and rehabilitation centre, addressing her right to pursue her secondary education. Another concerned the right to higher education.

According to its replies on the accountability of persons responsible for abusing the right to education,¹⁴ the MoEHE stated that it established approximately

¹⁴ MoEHE letter to the ICHR, 3 February 2019.

of Insurance Companies had refrained from reconciling positions in dispute with the Union of Private Hospitals and Medical Centres. As a result, the Palestinian Capital Market Authority (PCMA) and ICHR intervened and mediated the dispute in order to suspend the measures taken by the Union. To achieve mutually satisfactory solutions, the PCMA and ICHR sponsored a series of dialogue sessions between the parties. However, 2018 came to an end without an agreement reached between the Union and Consortium. Only an agreement between the Insurance Consortium and Medical Association was signed on 6 December 2018.

Compared to 76 in 2017, the ICHR received 48 complaints on the right to health in 2018. These included five complaints on the availability of vaccines and medicines (compared to 11 in 2017); 17 complaints on unavailable and inadequate health services and demands to provide further medical services in a particular area (compared to 32 in 2017); 18 complaints on patient transfers (compared to 21 in 2017); and nine complaints on medical malpractice (compared to 12 in 2017). The latter involved three complaints on deaths following medical treatment on account of medical malpractice. These contrasted with 10 similar complaints filed in 2017.

The ICHR received a number of replies from the MoH, responding to some complaints on medical malpractice and patient transfers. The majority of complaints remained unanswered, however. In some of the MoH replies regarding complaints on medical malpractice, the Ministry indicated that it established committees of investigation into complaints, implemented necessary measures, or referred investigation committees' decision to the Public Prosecution. No other information was disclosed.

To realise the right to health, the ICHR is of the view that the MoH need to enhance its annual report by including more comprehensive information. This should help recognise the extent to which the government is achieving the targets of Goal 3 (Good Health and Well-Being) of the 2030 Agenda for Sustainable Development. It will also help achieve other targets of Sustainable Development Goals (SDGs) relating to the right to health as well as recommendations set by the World Health Organisation. Additionally, the MoH needs to provide adequate statistical data, which the ICHR needs to monitor the status of the right to health every year. Data should be provided in a timely fashion. To make clear the goals of the Law by Decree on Medical and Health Protection and Safety, the Ministry needs to work seriously, and as soon as practicable, towards enacting relevant bylaws, particularly those in relation to establishing the register of medical malpractice, the permanent higher health committee, and the compensation fund for victims of medical accidents. In addition to developing needed medical protocols, the MoH will create an enabling health work environment to help reduce incidents of medical negligence. The ICHR is also of the opinion that the MoH and relevant

Ministry should provide and set a particular timeframe for a periodic review to modify the minimum wage. The MoL should also take actions and measures to provide full empowerment to women to participate in the labour force and exercise their right to work without restriction, obstruction or discrimination on the basis of gender. In addition to its role of control over the compliance of establishments, the MoL needs to safeguard and enforce laws and regulations on the protection of the rights of Palestinian children. While complying with the constraints set on child labour under the Labour Law, the Ministry should impose punitive measures and take actions against any noncompliant establishments. Inspection and control over various establishments will also be boosted.

2.2.2 Right to health

Many regulations on the right to health were enacted, including amendments to the Public Health Law as well as laws on tobacco, narcotic drugs and agriculture. Most notable was the Law by Decree on Medical and Health Protection and Safety,¹³ which lays out extensive provisions on accountability for medical malpractice. It also provides for establishing a permanent higher health committee on accountability for medical malpractice, creating a national register of medical malpractice, documenting cases of medical malpractice, providing insurance against risks of medical malpractice, and setting up a compensation fund for victims of medical accidents.

The government also amended a set of legislative acts with a bearing on the right to health. For example, the Law by Decree No. 26 of 2018 Amending the Law by Decree No. 18 of 2015 on the Combatting of Narcotic Drugs and Psychotropic Substances provides for incriminating some acts which were not considered to be criminal under the previous law by decree, including abuse, dealing with, and promotion of drugs. In relation to control over food supplies, the Law by Decree No. 27 of 2018 Amending the Consumer Consumption Law No. 21 of 2005 imposes a number of penalties on several activities, which involve dealing in foodstuffs that fail to meet health standards, damaging human health.

According to Article 2 of the Presidential Decree dated 26 June 2007, all the Gaza Strip population access government health services, particularly health insurance fees, free of charge. However, in 2017, the Gaza-based MoH collected NIS 31,267,882, including NIS 9,578,795 generated from health insurance.

In early August 2018, the Union of Private Hospitals and Medical Centres, and Medical Association at a later stage, announced they would no longer accept private health insurance cards. As both organisations put it, the Consortium

¹³ For more information about these regulations, see State of Palestine, Bureau of Legal Counsel and Legislation, Palestinian Official Gazette, Issue 147, 23 July 2018.

of Civil Service needs to be amended, explicitly providing that the GPC adopt merit-based, equitable and non-discriminatory processes of appointment and promotion. These will be inclusive of all categories of civil servants, including higher category employees. The GPC needs to comply with legal and administrative norms in relation to access to civil service, promotion, evaluation, dismissal, or removal from public office.

2.2 The variable in the status of economic, social and cultural rights

2.2.1 Right to work

Unemployment rates among persons participating in the labour force remained high. The number of the unemployed was 442,800 in 2018, including 295,700 in the Gaza Strip and 150,100 in the West Bank. The unemployment rate continued to show a growing gap between the West Bank and Gaza Strip. Marking a rise of 11.7 percent compared to Q3 2017, the unemployment rate in the Gaza Strip was 54.9 percent compared to 17.3 percent in the West Bank. Male-female labour force participation gap continued to be significant. While males accounted for 72.5 percent, women's participation represented 20.7 percent of the total labour force.

A periodic review did not address the national minimum wage of NIS 1,450, provided for by the 2012 Council of Ministers' Decision on Adoption of the National Minimum Wage. Additionally, according to the ICHR monitoring, 12 incidents of death, including seven in the West Bank and five in the Gaza Strip, occurred in workplaces. 2018 also saw a rise in death incidents among children in establishments. Five children died in workplaces, representing 5 percent of all 14 deaths among children since 2014.

In response to ICHR correspondence on the application of occupational safety and health standards, the MoL stated that it had closed down 89 worksites and establishments. Another eleven establishments were partially closed. The MoL also suspended the operation of four machines until such time the work environment in relevant establishments is adjusted and aligned with legal requirements.

To ensure the right to work, the ICHR is of the view that the MoL should adopt an urgent plan to confront soaring unemployment, particularly in the Gaza Strip. Public budget line items should be increased to ensure the provision of employment programmes commensurate with the economic needs and environment of the Gaza Strip. The MoL needs to apply and oversee application of the national minimum wage. It will develop monitoring and control mechanisms which avoid current impediments. According to the provisions of the Council of Ministers' Decision on the Minimum Wage, the

other hand, conditions for the appointment, promotion and evaluation of the higher categories of civil servants continued to be unregulated on a merit-based, equitable and non-discriminatory basis, whereby all categories of civil servants would be included.

The Council of Ministers' decision made on 4 April 2017 continued to in effect. The decision provides for deducting 30-50 percent from the salaries of Gaza-based civil servants. According to the ICHR monitoring, these deductions were based on the disbursement of the basic salaries of civil servants in the Gaza Strip, excluding career and other allowances. The legal basis according to which the decision had been made was not provided.¹²

According to the ICHR monitoring, in May 2018, the Ministry of Finance (MoF) deducted 50 percent of the salaries of prisoners and released prisoners in the Gaza Strip. This was in the context of measures taken by the Palestinian government against all Gaza-based civil servants. The ICHR also received nine complaints on violations of the principle of fair competition in the West Bank. Civilians complained of breaching the principle of fair competition in recruitment. No such complaints were filed in the Gaza Strip. Additionally, the ICHR received 168 complaints (142 in the West Bank and 26 in the Gaza Strip) on administrative disputes, involving promotions, pensions and financial benefits. While those filed in the Gaza Strip were addressed against the MoF, the majority of complaints in the West Bank were lodged against the Ministry of Education and Higher Education (MoEHE) and MoH. The ICHR received 16 complaints (12 in the West Bank and four in the Gaza Strip) on arbitrary dismissal from civil service in disregard of the legal norms on the suspension, dismissal or removal of civil servants. Of those filed, seven complaints claimed noncompliance with the legal process of suspending, dismissing or removing civil servants.

In 2017, the National Consensus Government established an administrative committee to adjust the status of the Gaza-based civil servants. The committee was an outcome of the latest national reconciliation agreement, which entered into effect after Hamas had dissolved its Administrative Committee on 17 September 2017. In addition to supervising the judicial system, Hamas' committee was in charge of regulating civil service, civil administrative apparatus, security forces, employees of the higher category, and officers with senior military ranks.

The ICHR recommends that the Council of Ministers stop using its powers in a way that impinges on citizens' rights and freedoms. It should comply with applicable legal standards in the approval of government policies relating to the salaries of civil servants, prisoners and released prisoners in the Gaza Strip. These must be grounded in equality and non-discrimination. The Law

¹² See ICHR 23rd Annual Report, Violations of the right to hold public office.

confirms that registration is mostly rejected for technical reasons, mainly due to incomplete registration documents. The Mol data also indicate that the Ministry dissolved three associations in 2018 because respective members violated the associations' bylaws.¹⁰ On the other hand, the ICHR received one complaint in the West Bank, claiming that the Mol denied approval for incorporating the *Jam'iyyat Tamkeen* [Tamkeen Association], a charitable association dedicated for the empowerment of persons with disabilities in society. According to the Mol, some members of the Association were not approved for security reasons.

Associations continued to be subjected to security vetting – a measure which is not provided for by the Law on Charitable Associations and Civil Society Organisations and its bylaw. This procedure is also in conflict with the Council of Ministers' Decision on Suspension of the Security Clearance Requirement as well as the ruling of the High Court of Justice on the 2012 case of civil servants, which considered that the security clearance requirement violated the Basic Law. In addition, external remittance transfers issued by associations continued to be subject to approval by the Mol. According to the Ministry, remittances from abroad did not require prior approval. This was not the case with non-profit companies, including human rights organisations in the Gaza Strip. Funding of the latter continued to be subject to approval by the Council of Ministers, posing a severe restriction on the right to freedom of association. According to the Special Rapporteur on Human Rights Defenders, access to funding is an intrinsic element of the right to freedom of association and free functioning of civil society organisations.

To realise the right to freedom of association, the ICHR reiterates recommendations of its 23rd Annual Report. Of these, Article 4 of the Council of Ministers' Decision No. 8 of 2015 on the Amending Regulation of the Regulation on Non-profit Companies should be revoked. This provision subjects funding of non-profit companies, including civil society organisations, to prior approval of the Council of Ministers. The Mol should suspend security clearance as a requirement for registering charitable associations. This unlawful requirement places unjustified restrictions on the right to freedom of association.

2.1.8 Right to political participation and to hold public office

The General Personnel Council (GPC) developed and approved performance appraisal forms for employees of the higher category, including for undersecretaries, assistant undersecretaries, and directors general.¹¹ A manual was also compiled for the performance appraisal of these categories. On the

10 ICHR researcher interview with Mr. Mustafa al-Agha, Deputy Director General of the Mol Nongovernmental Organisations Department, Gaza, 22 January 2019.

11 See Decision No. 2 of 2018 on the Approval of Performance Appraisal Forms for Employees of the Higher Category (Undersecretaries, Assistant Undersecretaries and Directors General), Palestinian Official Gazette, Issue 145, Palestinian Official Gazette, 26 July 2018.

associated with the complex of courts in the El-Bireh city on 12 March 2017.⁹

In relation to administrative and criminal accountability mechanisms, it was noted that security agencies did not adequately respond to the ICHR correspondence.

The ICHR documented two major encroachments on the right to freedom of peaceful assembly in the West Bank and Gaza Strip. On 13 June 2018, security personnel and individuals in plain clothes, some of whom were not members of security agencies, attacked violently peaceful demonstrators, who demanded that sanctions and actions taken against the Gaza Strip be suspended. On the next day, supported by civilian persons, Gaza-based security agencies assaulted demonstrators, who participated in a peaceful assembly in Al-Saraya Square in the Gaza Strip. Calling for putting an end to the internal Palestinian political divide, the demonstration was organised at the invitation of the Commission of Prisoners and Released Prisoners. Severe violence was used to disperse demonstrators.

The ICHR recommends that legislative bodies align national regulations and bylaws governing the right to freedom of peaceful assembly with the international conventions, which the State of Palestine acceded to. Security agencies and the Mol should comply with the provisions of the Law No. 12 of 1998 on Public Meetings. In their capacity as the legally authorised bodies, the Public Prosecution and Judicial Authority should immediately investigate any incident involving an abuse of the right to freedom of peaceful assembly in the State of Palestine. Investigation results will be publicly announced. Those persons found to have engaged in encroachments on participants in peaceful assemblies or used excessive force contrary to relevant instructions should be held to account.

2.1.7 Right to freedom of association

In 2018, 24 applications were submitted to register associations in the Gaza Strip. While 22 were approved, two applications were rejected. The Mol

⁹ At the direction of President Mahmoud Abbas, and in reference of the decision of Prime Minister and Minister of Interior Dr. Rami Hamdallah, dated 12 March 2017, an investigation committee was set up to establish the facts of the events that took place on Sunday, 12 March 2017, in El-Bireh and Bethlehem cities. Membership on the committee included Undersecretary of the Mol, ICHR Director General, and Chairman of the Palestinian Bar Association (PBA) as a representative of the PBA. Following consultations with the ICHR and PBA, the committee was established under general terms of reference. Not bound to any specific procedures, the committee was granted independence and was immune to influence exerted by any party. The investigation committee released its report on 26 March 2017. The committee's report also presented a set of recommendations: The Bylaw of the Law on Public Meetings of 1998 should be reviewed. An immediate and clear circular should be issued forth to all security personnel to respect journalists in the field, showing how to deal with and facilitate the tasks of media representatives. Security personnel may not assault journalists. Comprising representatives of the Mol, ICHR, PJS and PBA, a committee should be established to draft and submit these instructions to the Minister of Interior for approval.

expressions and prescribing overly excessive penalties of deprivation of liberty.

The ICHR received 57 complaints, which included 61 claims on violations of the right to freedom of opinion and expression. Of these, 37 complaints were filed in the West Bank and 20 in the Gaza Strip. According to the ICHR applicable system for classifying complaints, three prominent patterns of abuses of the right to freedom of opinion and expression were identified: (1) use of social media platforms, namely, Facebook; (2) freedom of the press; and (3) making statements and speaking with the media.

Based on ICHR correspondence, relevant authorities did not take any new measures or procedures to protect the right to freedom of opinion and expression. Additionally, the ICHR did not receive any replies from government bodies on the policies and measures implemented to safeguard this right.

Along this vein, the ICHR highlights its position towards the Law by Decree No. 10 of 2018 on Cybercrime, stressing that the Commission's demands be fully incorporated. Action and dialogue will be maintained in order to come up with a new draft of the Law by Decree, ensuring that it protects, and never violates, human rights and fundamental freedoms. The ICHR further reiterates its recommendations of previous annual reports. First and foremost, the Council of Ministers should review effective legislation relating to the right to freedom of opinion and expression, including the Penal Law and Law on Printed Materials and Publication. The Council of Ministers should also issue directives to the Police and security agencies to stop detaining or summoning journalists or citizens on grounds of expressing their opinions on social media networks. The MoI should establish independent fact finding commissions, including representatives of human rights organisations and Palestinian Journalists' Syndicate, to investigate all cases involving abuses of journalists and to hold perpetrators to account. Expedited action should be taken to enact the Law on the Right of Access to Information.

2.1.6 Right to freedom of peaceful assembly

The ICHR received 46 complaints on violations of the right to freedom of peaceful assembly, including 38 in the West Bank and eight in the Gaza Strip. In the West Bank, complaints and patterns of reported violations were as multiple as assaults on participants in, dispersal of, and ban on peaceful assemblies.

Based on the ICHR monitoring, relevant authorities did not make any policies or take any new measures or procedures to protect the right to freedom of peaceful assembly. With one notable exception, the MoI published a Guidance Manual on Regulation of the Relationship between Security Forces and Journalists in the Field. The manual was released on the recommendation of the committee, which had been established in the aftermath of events

2.1.4 Right to freedom of movement

Compared to 35 in 2017, the ICHR received 30 complaints on violations of citizens' right to freedom of movement, including 10 in the West Bank and 20 in the Gaza Strip. Three patterns of abuses of the right to freedom of movement emerged: (1) preventing citizens from obtaining passports; (2) unwarranted or politically motivated ban on travel; and (3) restricting the freedom of citizens to travel by withholding their ID cards.

The government did not take any new measures or procedures to protect the right to freedom of movement. Also, the ICHR did not receive any replies from government bodies on the policies and measures implemented to ensure the right to freedom of travel.

To safeguard the right to freedom of movement, the ICHR reiterates its recommendations of previous annual reports. The ICHR stresses the need that the National Consensus Government should always keep the opening of Rafah Crossing from political rivalries. The government needs to reach an agreement with the Egyptian government to put an end to citizens' suffering at the Rafah Crossing, preserving Palestinian passengers' dignity and maintaining their right to freedom of movement. The Ramallah-based MoI needs to suspend application of the security vetting procedure as a prerequisite to issue passports to Gaza residents. With the absence of proper court decisions, all unwarranted cases of deprivation of passports on security grounds should come to an end. The Ministry should ensure that the Gaza population's needs are met, including an easy access to passports in a reasonably timely fashion. The MoI should issue instructions to security agencies and any other bodies to refrain from withholding citizens' ID cards for any reason whatsoever. Serving as a personal identification document, an ID card is needed to ensure the right to freedom of movement and fulfil both public and private interests. The President of the State of Palestine and Council of Ministers need to issue instructions, obliging security agencies to suspend unwarranted or politically triggered travel bans. Citizens should also be empowered to exercise their legally enshrined right to freedom of movement and travel.

2.1.5 Right to freedom of opinion and expression

On 29 April 2018, the aforesaid Law by Decree No. 10 of 2018 on Cybercrime was promulgated, but was never amended. Restrictions placed on freedom of the press by Law on Printed Materials and Publication No. 9 of 1995 have not been rescinded no amended. The Jordanian Penal Law No. 16 of 1960, in force in the West Bank, and Palestinian Penal Law No. 74 of 1936, effective in the Gaza Strip, similarly impose extensive restrictions on the right to freedom of opinion and expression. These also feature a broad scope of incrimination and curtailment of the right to criticism, using vague and loosely defined

and 27 in the Gaza Strip. The rights of detained persons were disrespected on 694 occasions, including 251 in the West Bank and 443 in the Gaza Strip. The ICHR also documented 56 cases of failure to enforce court decisions on the immediate release of detained persons (54 instances in the West Bank and two in the Gaza Strip). In the Gaza Strip, civilians continued to be detained on orders from the Military Justice Authority. According to the ICHR documentation, eleven civilians were detained on the basis of orders issued by military courts.

On 19 September 2018, the Justice Sector Development Committee submitted its final report to the President, including recommendations to amend some regulations relating to the Judicial Authority (e.g. Law on Penal Procedure). The Committee recommended that the Penal Procedure Law be amended with a view to allowing an accused person to be represented by a legal counsel before the Police, enhancing safeguards for defendants and ensuring control over detention procedures. The Committee also proposed to amend the Law by Decree on the High Criminal Court mentioned above. As at the time of writing, however, no executive measures have been taken to put these recommendations into effect.

The ICHR sent letters to the boards in charge of criminal accountability at security agencies in both the West Bank and the Gaza Strip. The Commission requested information about the number of security personnel, who were held to account for committing acts that constituted a violation of the right to liberty and security of person in 2018. However, the ICHR did not receive any information from relevant agencies on the security personnel, who were subject to criminal or disciplinary measures for abusing the right to liberty and security of person.

The ICHR reiterates its recommendations of previous annual reports. Mainly, the Jordanian Law on the Prevention of Crime in force in the West Bank needs to be expressly and categorically repealed. In parallel, governors should no longer detain citizens by orders they issue (i.e. administrative detention). Explicitly binding legal provisions need to be enacted to provide fair compensation and remedies to victims of unlawful detention. The Public and Military Prosecutions should immediately refer security personnel found to have engaged in abuses of the right to liberty and security of person to criminal investigation. Administrative accountability measures should be enforced to persons accused of abusing the right to liberty and security of person by means of serious administrative investigations. Administrative sanctions will be imposed on those found to have been involved in abusing this right. Meantime, operative security legislation, including the Law by Decree on the Police, should be amended.

to criminal investigation. Administrative accountability should be enforced to persons accused of committing torture and ill-treatment by means of serious administrative investigations. Administrative sanctions will be imposed on those found to have been involved in perpetrating torture. The Joint Security Committee should be effectively dissolved. Police personnel should be subject to the jurisdiction of the Public Prosecution and regular courts in relation to charges involving abuses of the right to physical safety or other criminal acts.

2.1.3 Right to liberty and security of person

In 2018, the Law by Decree No. 9 of 2018 on the High Criminal Court and Law by Decree No. 10 of 2018 on Cybercrime were enacted. The Law on the High Criminal Court No. 24 of 2017 was repealed following objections by the ICHR, Palestinian Bar Association, and civil society organisations. The powers which the Public Prosecution had for issuing orders on travel ban and inclusion on pre-arrival screening lists, were removed. After it used to cover all crimes against the state security, including misdemeanours, the jurisdiction of the High Criminal Court has been limited to crimes against internal and external security of the state. In comparison to with the former Law by Decree No. 16 of 2017, the Law by Decree on Cybercrime No. 10 of 2018 also marked a slight progress, particularly in relation to the provisions on incrimination and penalties. Earlier versions of these provisions posed a real threat to the right to freedom of opinion and expression. To this avail, overbroad and loosely defined provisions on incriminate were repealed. Also, harsh penalties were mitigated.

In addition, the Jordanian Law on the Prevention of Crimes of 1954 continued to be in force in the West Bank. Clearly derogating from the right to liberty and security of person, the Law provides that persons may be detained by administrative, rather than judicial, decisions, allegedly to maintain security and public order.

The ICHR received 1,334 complaints on violations of the right to liberty and security of person, including 764 in the West Bank and 570 in the Gaza Strip. These complaints involved 1,407 claims of abuses of the right to liberty and security of person, including 810 claims in the West Banks and 599 in the Gaza Strip.

In this context, of all violations of the right to liberty and security of persons, the ICHR documented 1,088 incidents of arbitrary detention, including 483 in the West Bank⁸ and 325 in the Gaza Strip. Of these, 125 persons were detained against the backdrop of the right to freedom of opinion and expression (102 in the West Bank and 23 in the Gaza Strip). House searches without legally-issued search warrants comprised 53 instances, including 26 in the West Bank

⁸ These included 201 incidents of detention on grounds of so-called governor-issued orders.

incidents of torture and threats in detention centres (181 in the West Bank and 236 in the Gaza Strip); and 110 cases of cruel, inhuman or degrading treatment (40 in the West Bank and 70 in the Gaza Strip). Compared to ... recorded by the ICHR in 2017, these figures mark a decline in the number of complaints against violation of the right to physical safety.

The State of Palestine took an important step towards enforcing the Optional Protocol to the Convention against Torture and other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, which it had ratified on 29 December 2017.⁷ On 16 October 2018, the Council of Ministers issued Decision (02/224/17/CoM/RH) of 2018 on Adoption of the Terms of Reference for Establishing a National Preventive Mechanism (NPM) for the Prevention of Torture. The Decision also provides for forming a government team to follow up on establishment of the NPM. Chaired by the Ministry of Interior (MoI), membership on the team includes the President's Office, Ministry of Foreign Affairs and Expatriates (MoFA), Ministry of Justice (MoJ), Ministry of Social Development (MoSD), Ministry of Health (MoH), General Secretariat of the Council of Ministers, Public Prosecution, and ICHR as an observer.

Policies and measures taken to protect the right to physical safety were substandard, however. The ICHR sent letters to the boards in charge of criminal accountability at security agencies in the West Bank and Gaza Strip. The Commission requested information about the number of security personnel, who were held to account for committing acts that constituted a violation of the right to physical safety. However, the ICHR did not receive any information from relevant bodies on the number of security personnel, who were subject to criminal or disciplinary measures for perpetrating torture and ill-treatment.

To safeguard the right to physical safety, the ICHR reiterates its recommendations of previous annual reports. In particular, a legislative framework needs to be in place with a view to incriminating torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. Binding legal provisions should be devised, expressly prescribing fair compensation and remedies for victims of torture. The provisions of the Penal Procedure Law and Revolutionary Penal Procedure Law, together with relevant amendments, need to be adjusted so as to promote judicial control over detention procedures and physical safety of accused persons. Amendments will vest the court with the power to consider, *sua sponte*, cases of torture and ill-treatment. The Public and Military Prosecutions need to immediately refer persons found to have engaged in torturing accused or detained persons, while the court is hearing their cases,

7 The Optional Protocol provides for establishing a national and international system to prevent torture, including a national preventive mechanism (NPM) for the prevention of torture. To this end, the NPM makes unannounced visits to places of detention in coordination with the Subcommittee on Prevention of Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (SPT). The NPM also ensures that places of detention are open to the SPT without restrictions. The SPT can visit these places at any time and submit comments to relevant states.

The ICHR monitored 152 incidents of death in unnatural circumstances, including 45 women and 49 children. By contrast, 170 unnatural deaths were reported in 2017, including 39 women and 46 children. In 2018, the ICHR did not document any honour killings or execution of death sentences. However, 11 new death sentences were rendered in the Gaza Strip, including nine against adult males and two against adult females.

The ICHR documented the death of five citizens as a result of the abuse of arms. Compared to five in 2017, the ICHR monitored three deaths inside prisons and detention centres.

Policies and measures taken to ensure protection of the right to life were substandard. That was also the case with the procedures of accountability taken to punish violators of the right to life, which fell short of expected standards. In particular, measures were not in place to invigorate the role of the Road Safety Council, improve safety measures at workplaces, and ensure protection of citizens in violent altercations, especially in areas beyond control of Palestinian security agencies in the West Bank.

To safeguard the right to life, the ICHR reiterates the recurring recommendations of previous annual reports and other interventions. Of these, capital punishment should be abolished from the Palestinian legal system. The Military Prosecution needs to launch serious investigations into claims of encroachments on the right to life committed by law enforcement officers. Various municipal councils need to exercise effective control over public and private places, ensuring that public safety measures are in place in respective areas of jurisdiction. The Ministry of Labour (MoL) needs to provide effective and efficient inspection over workplaces to ensure that public safety measures are available.

2.1.2 Right to physical safety

Promulgated on 29 April 2018, the Law by Decree on Cybercrime No. 10 of 2018 provides for incriminating any person who creates a website or disseminates information on the information network or any means of information technology with the intention of human trafficking or to facilitate dealing in human trafficking. Otherwise, the Palestinian legal system continues to lack a comprehensive legal framework against torture and ill-treatment in a manner consistent with relevant international standards.

The ICHR received 379 complaints, claiming violations of the right to physical safety, including 223 in the West Bank and 174 in the Gaza Strip. These complaints involved 676 claims of abuses of the right to physical safety, including 326 claims in the West Banks and 350 in the Gaza Strip. In this context, the ICHR documented 149 instances of physical or mental violence outside detention centres (105 in the West Bank and 44 in the Gaza Strip); 417

2. The Framework for Human Rights

2.1 The variable in civil and political rights

2.1.1 The right to life

In June 2018, the State of Palestine acceded to the Second Optional Protocol to the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR), aiming at the abolition of the death penalty. However, a number of laws by decrees were enacted, affecting the right to life in one form or another. The Jordanian Penal Law No. 16 of 1960 in force in the West Bank was amended.⁴ This law used to allow a court of law to mitigate the death penalty it prescribes for a criminal act to a lesser sentence. The provision was replaced by the Law by Decree No. 5 of 2018, which states that the death penalty may be prescribed against a culprit if the crime is committed against a woman or a child.⁵ This is in stark violation of the ICCPR Second Optional Protocol, which provides that the State party should take necessary measures to abolish of the death penalty from its legal system. The Law by Decree No. 2 of the 2018 on the Military Justice Authority was also promulgated, but was not informed by the comments submitted by the ICHR earlier in 2017. In particular, the ICHR stressed the need that the Law by Decree include binding provisions to challenge the death sentence rendered by the Military Court of Appeals before the Palestinian Court of Cassation. The Law by Decree provides that the ruling entered by the Military Court of Appeals is final and not subject to any form of review.⁶ The Legislation Harmonisation Committee finalised the review of the Draft Law by Decree on Family Protection from Violence. The draft was submitted to the President's Office. As the outcome of a lengthy process launched by civil society organisations, the draft law by decree includes legal provisions, which ensure women's right to life and protection against domestic violence.

4 State of Palestine, Bureau of Legal Counsel and Legislation, Palestinian Official Gazette, Issue 141, 25 March 2018.

5 Article 2 of the Law by Decree No. 5 of 2018 provides that "Article 99 of the Original Law shall be amended by the addition of a new paragraph 5, as follows: (5) To be excluded from the provisions of the paragraphs above shall be the crimes committed against women and children." Article 99(1) of the Original Law provides that "[i]f mitigating factors existed in a case, the court shall rule for: (1) Life imprisonment with hard labour or ten to twenty years of temporary imprisonment instead of the death penalty." According to this amendment, perpetrators of crimes against women or children are deprived of the mitigating factor, which would have otherwise reduced the death penalty to a lesser sentence.

6 Article 14(5) of the Law by Decree provides that "[d]ecisions of the Military Court of Appeals shall be subject to review and approval by the Commander in Chief or Chairman of the [Military Justice] Authority, each in accordance with the sphere of his jurisdiction. They may be remitted to the court, which rendered the decision, for close consideration." Article 18 also prescribes: "The Chairman of the Authority shall exercise the following powers and tasks: [...] (2) Review and approve definitive judgements in accordance with the law." However, the Law by Decree does not provide the procedures and guarantees needed to enable a sentenced person to benefit from all available safeguards when a decision is reviewed by the Court of Cassation.

society and impinges on the right of prisoners and their families to a decent life. In its view, the ICHR recommends that the Palestinian government exert pressure on the international community, make serious efforts on all levels, support the pursuit of ending the protracted Israeli military occupation of the Palestinian territory since 1967, establish the State of Palestine's sovereignty over the Palestinian territory, and protect the Palestinian people's right to life and self-determination. The Palestinian government should call on the High Contracting Parties to the 1949 Geneva Conventions to intervene and oblige the occupying Power to respect the Geneva Conventions, honour relevant legal obligations, and enforce international conventions, to which it is a party, to the occupied Palestinian territory (oPt), including East Jerusalem. The UN Special Rapporteur on Arbitrary Detention should be called to visit Palestinian prisoners in Israeli detention centres and closely view their living conditions and Israeli policies against them. Pressure will be placed on Israel to put an end to unjustified arbitrary detention without charge or trial, particularly administrative detention, arrest of children, systematic practices and unjust laws against Palestinian detained persons. The Palestinian government should work seriously towards lifting the Israeli crippling siege on the Gaza Strip, open all crossing points to the movement of persons and goods, allow easy access for patients to medical treatment outside Gaza, and facilitate the entry of food supplies, medicines, construction materials and fuel in order to end the humanitarian crisis. The Gaza population will be enabled to enjoy human rights enshrined in all international human rights conventions and charters. The Palestinian government should intensify diplomatic efforts and target United Nations member States to exercise pressure on the occupying State to immediately suspend all settlement activity in the oPt and enforce UN Security Council Resolution 2334 on settlement activity.

Nablus and Hebron governorates.¹

The occupying Power, Israel, has sought to undermine any structured activity to lay the foundation for Palestinian economy, turning it into a consumer, rather than a production and export, market. Israeli seeks to eliminate any prospects for economic autonomy or financial stability, curtailing all elements that culminate in political independence.²

According to the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), by the end of the third quarter (Q3) of 2018, unemployment reached record-high levels, registering 31.7 percent, including 17.3 percent in the West Bank and 54.9 percent in the Gaza Strip.

Failure to supply sufficient quantities of water to Palestinian governorates created a major crisis to water-dependent industries, such as food processing plants, stone processing factories, building material manufacturers, and cattle farms. The latter include those based in the Hebron governorate, renowned for breeding the majority of cattle in Palestine.

Constructed deep in the West Bank, the Separation Wall has affected Palestinian life, obstructed citizens' access to their confiscated land behind the Wall. Almost 81 Palestinian communities, with a total population of 411,000 people, are affected by the Wall, including in East Jerusalem.³

The Israel Customs Administration did not recognise the EU-Palestine Interim Association Agreement on Trade and Cooperation, which provides for duty-free access for Palestinian imports. As a result, on all Israeli-controlled crossing points, Palestinian merchants are forced to sign a pledge, vowing to sell their goods in the territory controlled by the Palestinian National Authority (PNA) only. On the other hand, Israeli merchants are not required to sign such a pledge, allowing more room to sell their products. According to requirements set by the Standards Institute of Israel, only those goods that conform to Israeli standards are entered. Despite the fact that they are in conformity with Israeli standards, Palestinian goods are not allowed to be sold in Israeli markets.

On 2 July 2018, in the second and third readings, the Israeli parliament (Knesset) approved a law on the deduction of allocations to Palestinian prisoners and families of martyrs from Palestinian clearance revenues. The law illegally encroaches on funds due to the Palestinians in accordance with the agreements signed between the Palestine Liberation Organisation (PLO) and government of Israel. The deduction further affects the rights of many parts of Palestinian

1 Applied Research Institute Jerusalem (ARIJ), *Israeli Creeping Settlement Activity is at the Fore of Israeli Violations in 2018*, 30 December 2018.

2 *Report on Israeli Economic Violations in 2018, sent to the ICHR by the Economy Policy Department, Ministry of National Economy*, 24 December 2018.

3 Ibid.

1. The Framework for Israeli Human Rights Violations

1.1 The Impact of Israeli Policies and Violations on the State of Palestine's Ability to Ensure Human Rights

The Israeli occupying authorities have escalated threats and plans to annex Area C and Israeli settlements, including around the occupied city of Jerusalem. Annexation undermines the potential for ending the occupation, prospects for a viable Palestinian state, and self-determination for Palestinian citizens. In parallel, an unbridled Israeli escalation has targeted the existence of Palestinians in Area C. Israel has stepped up the demolition of Palestinian homes and structures, attacks on privately-owned Palestinian properties, seizure of Palestinian land for settlement activity, and forced displacement of Palestinians from their communities. Systematic Israeli practices and policies have created an apartheid regime, where Israeli settlers enjoy privileges, support from Israeli occupying authorities, and guarantees of security and welfare. Meantime, Palestinians are deprived of their most fundamental human rights.

In both the West Bank and the Gaza Strip, the Israeli occupying forces killed 312 Palestinians, including 57 children, and injured about 8,355 others. Since the Al-Quds uprising broke out in late 2015, the bodies of 38 Palestinian martyrs have been withheld at Israeli mortuaries. A total of 1,063 children, 140 girls and women, six members of the Palestinian Legislative Council (PLC), and 38 journalists were held in Israeli detention centres. Additionally, the Israeli occupying authorities demolished and destroyed 538 Palestinian homes and structures across the West Bank, including East Jerusalem.

The Israeli occupying authorities continued to violate the Palestinian right to education. In addition to settler violence, the Israeli occupying forces continued to target Palestinian students, teachers, and schools in the West Bank, particularly in Jerusalem, Hebron, and Area C, disrupting the education process. Overall, 77 schools were attacked on at least 302 occasions, including by live fire, stun grenades, and tear gas canisters.

Settler violence was on the rise. Throughout the West Bank, Israeli settlers carried out around 429 attacks on Palestinian citizens, land, and properties. Settler violence included running over Palestinian children, elderly persons and women, arson, uprooting and damaging of fruit-bearing trees, and frequent raids into historical and religious sites, particularly in the occupied city of Jerusalem. Israeli settlers also assailed Palestinian citizens and properties, including commercial premises, homes and private vehicles in the Jerusalem,

clearance requirements continue to be in place, depriving many citizens of some basic rights, such as the right to hold public office and right to freedom of association. To extract confessions from accused persons, frequent instances of torture and ill-treatment continued to be committed in detention centres, particularly during the period of interrogation. In the Gaza Strip, unemployment and poverty reached unprecedented levels as a result of the Israeli siege, now in its 12th year. Soaring unemployment and poverty rates were also driven by measures taken by the Palestinian government, including salary deductions and early retirement of thousands of Gaza-based civil servants.

This report reflects a concerted effort of an integrated team, engaging all ICHR staff members, each in line with their specialisation and scope of work. Hence, I would like to express my gratitude and appreciation to my colleagues at the ICHR Executive Office, who have, and continue to, make maximum efforts to defend human rights. For the purposes of this report, I would like to extend a special word of thanks to my colleagues who authored chapters of the report. At the forefront of these is Lawyer Khadijah Zahran, Director of the Monitoring of National Legislations and Policies Department and leader of the team who wrote the report. Thanks are also due to my colleagues and legal researchers: Maen Id'eis, Aisha Ahmed, Ammar Jamous, Taher al-Masri, Ahmed al-Ghoul, Hazem Haniyyah, Mousa Abu Duheim, Sami Jabareen, and Bakr al-Turkman. I would also like to thank my colleague Maisa' Al-Barghouthi, who compiled and designed the report format. I would further like to extend my thanks to all ICHR partners at public institutions, security agencies, Public Prosecution, and High Judicial Council, who provided needed information. They displayed an outstanding spirit of cooperation with, and facilitated the tasks of, ICHR staff and researchers.

Finally, I would like to thank ICHR Commissioner General, Mr. Issam Younes, and members of the ICHR Board of Commissioners for their unlimited support to ICHR staff. Their consistent and coherent guidance has always been our compass at work.

Dr. Ammar Dwaik

ICHR Director General

it receives from Palestinians abroad as well as to introduce the question of Palestine from a human rights and international law perspective. In 2018, the ICHR was elected as the chair of the Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI). Succeeding Egypt's National Council for Human Rights, the ICHR chairmanship will start at the next meeting of the ANNHRI member institutions in October 2019. Emphasising legal and human rights components of the question of Palestine, the ICHR also carried out several activities on the Arab level and at the UN Human Rights Council in Geneva.

2018 witnessed serious human rights violations committed by Israel. It can be argued that, with the support and encouragement of the USA, the Israeli occupying authorities are moving to a new stage of annexation and control over the West Bank, including Jerusalem. In this context, the USA relocated its embassy to Jerusalem in blatant violation of international law and consensus of the entire world. International law has failed to take any meaningful steps to hold Israeli leaders accountable for their ongoing crimes. Marking the highest death toll since the 2014 Israeli war on Gaza, a large number of Palestinians have been killed. The majority of these were shot in the context of the Great Return March demonstrations on the Gaza border.

Internally, 2018 saw a number of significant developments, particularly Palestine's accession to other international conventions. Most notably, the State of Palestine acceded to the Second Optional Protocol to the International Covenant on Civil and Political Rights, aiming at the abolition of the death penalty; Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child; Optional Protocol to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women; and Optional Protocol to the Convention on Persons with Disabilities.

On the other hand, laws by decrees continued to be promulgated without a clear vision or specific and consistent procedures, which should have ensured greater participation by affected groups and civil society organisations. A total of 41 laws by decrees were passed. Having faced considerable opposition in 2017, several laws by decrees were reversed, mainly the Law by Decree on Cybercrime and Law by Decree on the High Criminal Court. Substantial amendments were introduced to these legislative acts. In 2018, despite the fact that Gaza courts continued to render death sentences, no death penalties were executed in the Gaza Strip.

Some patterns of violations have been chronic enough to be characterised as systematic. This is particularly the case of political detention and restriction of the right to freedom of expression. Due to the lack of resolve to hold general elections, political participation has also been effectively limited. In addition to governor-ordered detentions (in the West Bank), civilians are put on trial before military courts (in the Gaza Strip). Certificates of good conduct and security

Introduction

The ICHR continues the practice of publishing its *Annual Report on the Status of Human Rights in Palestine*. Compared to previous years, the report monitors progress or regress in the human rights situation. The present report addresses the changes that affected the status of human rights in 2018. It is released out of the ICHR's conviction that ongoing monitoring of human rights is an important tool to improve rights and freedoms. Offering specific recommendations to address shortfalls, the report highlights violations and inconsistencies in legislation, policies and practices, which negatively impact human rights. The report is informed by a set of indicators of various aspects of human rights and presents information as precisely and objectively as possible.

In addition to monitoring and documentation, the ICHR works in the field. The Commission receives citizens' complaints, follows up on these complaints with relevant government bodies, and strives to come up with solutions in accordance with the law. As a tool to prevent torture, the ICHR also makes regular visits to detention centres in the West Bank and Gaza Strip. The ICHR monitors legislation, policies and decisions made by the government and seeks to influence these instruments before they are enacted. It highlights any inconsistencies or violations of the principles and standards of human rights and exerts pressure with a view to adjusting anomalies.

In both the West Bank and the Gaza Strip, the ICHR works in a very complex environment and in the context of the internal Palestinian political divide. The Government of National Consensus was not empowered to operate in Gaza. Also absent were indicators of an end at hand to the internal political divide or a serious will to hold presidential and legislative elections. In spite of the political divide, the ICHR has maintained its unity as an institution and carried out regular functions in the West Bank and Gaza Strip. This requires that the ICHR demonstrate a very high level of sensitivity, professionalism and balance in any statements or positions it makes. Along this vein, the ICHR continued to deal positively with duty bearers in the West Bank and Gaza Strip, while at the same time placing a particular focus on offering advice and counselling. The ICHR also promoted positive approaches and built working relationships with political, administrative and security bodies in the West Bank and Gaza Strip. With a view to promoting human rights, the ICHR used these relationships to consolidate its operations and improve its capacity to handle citizens' complaints, access detention facilities, visit detained persons, bridge the gap between civil society and the government, and influence public policies and legislation.

Additionally, the ICHR works at both regional and international levels and builds networks with national human rights institutions in the Arab region, Asia and elsewhere. The ICHR invests this relationship to resolve any complaints

culminated in the unanimous election of the ICHR as chair of the Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) for the next session. The fact that the ICHR, Palestine's national human rights institution, chairs the ANNHRI marks a significant Palestinian achievement. Additionally, the ICHR actively participated in meetings of the ANNHRI, Association of Mediterranean Ombudsmen, Global Alliance of National Human Rights Institutions, and Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions (the regional body of the Global Alliance Asia-Pacific Area).

The ICHR continued to be visible on the international stage, participating in and intervening at the United Nations Human Rights Council and other contractual instruments. In partnership with the ANNHRI, in September 2018, the ICHR organised an *International Conference on the Prolonged Israeli Occupation and the Status of Human Rights in the Occupied Palestinian Territory* in Amman, Jordan.

The ICHR has earned the 'A' status, the highest ranking under the Principles relating to the Status of National Institutions (Paris Principles). The ICHR is a human rights think tank, providing all relevant technical assistance to competent authorities. Most recently, following a successful visit to Iraq, the ICHR went into a mutual agreement with the Iraqi High Commission for Human Rights. Accordingly, the ICHR will provide technical assistance to Iraqi human rights officers.

Lastly, I would like to express my gratitude to the ICHR, represented by the ICHR Director General and staff. Without their diligent effort, work and follow-up in a highly complex environment, the present report would have not seen light of the day. I would also like to sincerely thank the ICHR Board of Commissioners and Executive Office for their commitment and efforts to strengthen the mission, promote the organisational structure and build internal and external working relationships of the ICHR. My thanks and appreciation go out to all ICHR staff members in the West Bank and Gaza Strip. I would also like to particularly note the contribution and collaboration of line ministries, executive bodies, Office of the Attorney General, High Judicial Council, local government units, universities, and Palestinian Bar Association. Our joint action has played a critical role in moving the human rights message forward. We still have much work ahead of us on the ground under difficult and complex circumstances, which our beloved homeland experiences.

Mr. Issam Younes

ICHR Commissioner General

For the 12th year in a row, and at an unprecedented level not seen since 1967, the Israeli occupying authorities have continued to impose an unjust siege on the Gaza Strip. Catastrophic consequences of the siege have affected all aspects of life of the protected Palestinian population under relevant rules of international law. Israel imposes severe restrictions on the movement of persons, including patients and students, and goods. The blockade is a reflection of the Israeli policy, which aims at destroying Palestinian territorial integrity, isolating the West Bank from the Gaza Strip, and cutting both areas off from the city of Jerusalem. It is meant to put an end to the two-state solution and the potential for Palestinian statehood both in theory and in practice.

In 2018, the serious internal Palestinian political divide also continued, exacerbating the suffering of Palestinians. Although the State of Palestine has acceded to most international human rights conventions, the status of human rights continued to decline against the backdrop of critically impaired tools of accountability. In particular, the Palestinian Legislative Council (PLC) is out of session and does not play its fundamental legislative role. Other oversight tools were also inadequate, particularly in relation to the right to freedom of expression and right to freedom of peaceful assembly. The internal Palestinian political divide caused political rivals to pay a hefty price. Provision of basic service was thrust into the midst of political conflict, seriously impacting Palestinian fundamental rights. Various parties have failed to deliver on the understandings reached under national reconciliation agreements. In particular, the government lacked empowerment to fully perform its functions in the Gaza Strip. It also continued to enforce measures, namely, suspension or deduction of the Gaza-based civil servants' salaries.

Year after year, the ICHR continues its path as a national human rights institution. The ICHR upholds the mission of defending human rights and rule of law. It plays an oversight role, provides capacity building to various official institutions, and promotes partnerships and joint action with justice actors, law enforcement agencies, line ministries, government bodies, and civil society organisations.

The ICHR continued to work on its internal structure, renewed its Board of Commissioners, elected a new Executive Office and Commissioner General, and supported the Board of Commissioners with youthful energy, a variety of specialisations and rich experience. Led by its Director General and staff, the ICHR maintained an internal participatory approach and upgraded operating systems and tools, contributing to more institutional stability and ensuring response to all changes posed by the work environment and various political developments. All these breakthroughs have dramatically consolidated the ICHR role in society.

Successes, visibility and effective work accomplished by the ICHR were

Preface

The Independent Commission for Human Rights (ICHR) continues to work in a difficult and complex environment. This mainly involves an unprecedented encroachment on the rights of the Palestinian people by the Israeli occupying authorities. The internal Palestinian political divide has, and continues to, undermine the Palestinian political system and integrity of the Palestinian people and territory. It gives rise harsh and painful realities, not least because it reproduces itself in dangerous ways. In an unprecedented international climate, international community actors have continued to provide political coverage for grave human rights violations committed by Israel, the occupying Power. All this has made the outcome of future conditions unpredictable, leaving the Palestinian territory increasingly vulnerable and exposed. It has also transformed the status of human rights into a unique and exceptional case in view of multiple duty bearers and responsibility for what is good and what is bad.

2018 witnessed further deterioration of the status of human rights across the Palestinian territory. In defiance of international law, Israel continued settlement activity and seized the majority of the West Bank area. Israeli settler violence and attacks frequently targeted Palestinian citizens and properties. Combined, these measures have resulted in fragmenting territorial contiguity of the Palestinian territory. The Israeli occupying forces also continued to use excessive and lethal force against Palestinian civilians, who are protected by the relevant rules of international law.

In addition, Israel pursued a policy of arresting and using torture and ill-treatment against Palestinian citizens from across the spectrum, including young people, children and women. Contrary to the most elementary legal norms, Israel maintained administrative detention (arrest without charge or trial). In violation of the minimum standards for the treatment of prisoners, Israeli prison administrations also subjected Palestinian detainees and prisoners to cruel treatment.

In a race against time, unrelenting attempts were made throughout 2018 to pass racist laws, which jeopardise the existence, properties and rights of the Palestinian people. This reflects an unprecedented development that seeks to resolve major issues of the conflict. Racist legislative acts included the *Basic Law: Israel as the Nation-State of the Jewish People*, *Settlement Regularisation Law*, etc. Organised action was expedited to Judaise Jerusalem and change the city's Arab, Islamic and Christian character. Israel continued to place further restrictions on the Palestinian population, keep up settlement activity, and isolate the city of Jerusalem from the rest of the occupied Palestinian territory (oPt).

Addresses of the Independent Commission for Human Rights (ICHR) – Palestine

- **Main Office**

Ramallah

Behind the Palestinian Legislative Council, opposite the Thalassemia and Hemophilia Unit
Thalassemia (Hippocrates Centre)

Tel.: + 970 2 2960241 / 2986958

Fax: + 970 2 2987211

P. O. Box: 2264

E-mail: ichr@ichr.ps, Website: www.ichr.ps

- **Central West Bank Office**

Ramallah al-Tahta

Opposite the Germany Embassy, Raha Building, 6th Floor

Tel.: + 970 2 2989838

Fax: + 970 2 2989839

- **Northern West Bank Offices**

Nablus

Sufian Street, Al-Lahham Building, 1st Floor

Tel : + 970 9 2335668

Fax: + 970 9 2336408

Tulkarem

Near Thabet Thabet Hospital, De'bas Building, 3rd Floor

Telefax: + 970 9 2687535

- **Southern West Bank Offices**

Hebron

Ras Al-Jora , near the Traffic Department, Hureizat Building, 1st Floor

Tel.: + 970 2 2295443

Fax: + 970 2 2211102

Bethlehem

Nazzal Building, above the Arab Bank, 2nd Floor

Tele: + 970 2 2750549

Fax: + 970 2 2746885

- **Gaza and Northern Gaza Office**

Gaza

Al-Rimal, opposite the Palestinian Legislative Council, near Al-Quds Bank

Tel: + 970 8 2824438

Fax: + 970 8 2845019

- **Central and Southern Gaza Office**

Khan Yunis

Gamal Abdel Nasser Street, Al-Hasan Building, 3rd Floor

Tele: + 970 8 2060443

Fax: + 970 8 2062103

ICHR Staff

Dr. Ammar Dwaik, Director General

Monitoring of National Legislations and Policies Department: Khadijah Hussein, Director
Burhan Ishtayyeh, Hazem Haniyyeh, Taher al-Masri, Aisha Ahmed, Ammar Jamous, Mustafa Ibrahim, Ma'en D'eis

Investigations and Complaints Department: Mousa Abu Duheim, Director
Bakr Turkmani, Sami Jabareen

Public Awareness, Training and Advocacy Department: Islam al-Tamimi, Director
Anas Bawatneh, Bahjat al-Helou

Financial and Administrative Department: Nisreen De'bas, Director
Ahmed Jamil, Ilham Qar'an, Jad Ishtayyeh, Jihad Shamasneh, Raja' Badareen, Sana' Abu Ta'ah, Suha Jaber, Issa Salem, Firas Khalil, Mulouk Khalaf, Nabeehah Olwan

Central West Bank Office: Walid al-Sheikh, Director
Amani Seif, Hazem Makhalfeh, Rana Kalbouneh, Arine Dweikat, Yasser Salah

Northern West Bank Office: Ala' Nazzal, Director
Rana Wahbeh, Sameer Abu Shams, Mohammed Kamanji, Nadia Abu Diyab, Yazan Sawaftah

Southern West Bank Office: Farid al-Atrash, Director
Bilal al Mallah, Rammal Hureibat, Rana al-Ja'bari, Ala' Ghanayem, Ala' Gheith, Yousef Warasneh

Gaza Strip: Jamil Sarhan, Deputy Director General for the Gaza Strip
Riham Ilayyan, Siham Shalash, Issam Maqousi, Mohammed Eid

Southern Gaza Office: Ahmed al-Ghoul, Director
Hasan Halaseh, Khaled Abu Shab, Mahmoud al-Hashash, Hiba Ali

Gaza and Northern Gaza Office: Ra'fat Salhah, Director
Anas Barqouni, Rana Abu Ramadan, Mohammed Srou, Nisreen Taha

Public Relations and Media: Majeed Sawalhah, Officer
Nismah al-Halabi

International Relation and Programme Development: Ola Adawi
Office of the Director General and Commissioners: Mohammed Shamasneh

Internal Auditor: Shadi Qare'

Monitoring and Evaluation: Hiba Farid, Officer
Suheil Hajjaj

Board of Commissioners:

Issam Younes, Commissioner General

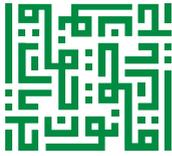
Amjad al-Shawwa	Salameh Bseiso	Issa Abu Sharar	Lubna Katbeh
Antione Shulhut	Shawqi al-Ayaseh	Fateh Azzam	Mervat Rishmawi
George Jaqaman	Talal Okal	Fayha' Abdul Hadi	Hamah Zeidan
Ziyad Amr	Assem Khalil	Cairo Arafat	Yihya al-Sarraj
Zeinab al-Ghuneimi	Issam al-Arouri		

The Independent Commission for Human Rights (ICHR) was established by the Presidential Decree No. 59, promulgated by the late President Yasser Arafat, on 30 September 1993.

Founding Body: Hanan Ashrawi (President), Mamdouh al-Aker, Fateh Azzam, Mona Rishmawi, Raja Shehadeh, and Raji Sourani.

A Palestinian State, where the rule of law and equality are promoted, and human rights and freedoms of all individuals are respected.

Law – Rights – Freedoms



INDEPENDENT
COMMISSION
FOR HUMAN RIGHTS

The Status of Human Rights in Palestine

Executive Summary
2018

Twenty Fourth Annual Report
1 January – 31 December 2018